

الحرية الرسمية  
 لعمدة الدرنة والهاشمية

عمان : يوم الخميس ٢٢ محرم سنة ١٣٧٣ الموافق ١ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ العدد ١١٥٨

الفهرس

٧٣٨	قانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٣ « قانون المصالحة عن الاضرار التي يسببها الجيش لسنة ١٩٥٣ »
٧٣٩ - ٧٣٨	قانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٣ « قانون التحكيم - الممدل - لسنة ١٩٥٣ »
٧٣٩	قانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٥٣ « قانون تسوية الاراضي والمياه - الممدل - لسنة ١٩٥٣ »
٧٤٠ - ٧٣٩	قانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٥٣ « قانون التشجير الاجباري - الممدل - لسنة ١٩٥٣ »
٧٤٠	قانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٣ « قانون ممدل لقانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ »
٧٤٠	قانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٣ « قانون الأوزان والمقاييس والمكاييل - الممدل - لسنة ١٩٥٣ »
٧٤٩ - ٧٤١	قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٣ « قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣ »
٧٥٠ - ٧٤٩	قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٥٣ « قانون ممدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٥٣ »
٧٥١	قانون رقم (٨١) لسنة ١٩٥٣ « قانون رسوم طوابع الواردات - الممدل - لسنة ١٩٥٣ »
٧٥٣ - ٧٥١	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٣ « صادر بمقتضى المادة السادسة من قانون ميناء العقبة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ »
٧٥٤	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٣ « صادر بمقتضى المادة السادسة من قانون ميناء العقبة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ »
٧٥٥ - ٧٥٤	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٣ « صادر بموجب الفقرة (ط) من المادة ١٩ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ »
٧٥٥	قرار رقم (٧) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٧٥٦ - ٧٥٥	قرار رقم (٨) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٧٥٦	قرار رقم (٩) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هذا من اهل

## ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب

تقرر — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — التصديق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٣

قانون المصالحة عن الاضرار التي يسببها الجيش

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المصالحة عن الاضرار التي يسببها الجيش لسنة ١٩٥٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يجوز لأي شخص لحق به اذى جسماني يزعم انه نشأ عن أي عمل قام به الجيش العربي الاردني أو أي فرد من افراده ان يتقدم لوزير الدفاع بطلب التعويض عنه بطريق المصالحة.

المادة ٣ - تقوم السلطات العسكرية المختصة بالتحقيق في الحادث المطالبة المصالحة بشأنه لتقرير ما اذا كان الجيش يعتبر مسؤولاً عنه أم لا وتقدر قيمة التعويض اللاتق بالنسبة لظروف الحادث على ان لا يتجاوز بأية حال مبلغ (٥٠٠) دينار.

المادة ٤ - الاضرار التي تلحق بالسيارات والسكك الحديدية والممتلكات الأخرى التي تثبت مسؤولية الجيش عنها يقدر قيمتها خبراء الجيش الفنيون. ولا يجوز ان تعتمد التقديرات الأخرى الا بعد قبولها والتصديق عليها من قبلهم.

أما الاضرار التي تلحق بالمرزوعات والفراس فيجري تقدير قيمتها بموجب قانون صيانة المرزوعات والفراس رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٧.

المادة ٥ - يحاط طالب التعويض علماً بالمبلغ المقرر دفعه اليه مصالحة وعليه في خلال اسبوع من تاريخ اشعاره بذلك ان يبين خطياً قبوله أو رفضه المصالحة.

المادة ٦ - يجوز لوزير الدفاع بناء على تسبب رئيس الاركان - اذا قبل طالب التعويض المصالحة - ان يصرف المبلغ المقرر من الأموال العامة شريطة الحصول على موافقة مجلس الوزراء اذا تجاوز المبلغ (٢٥٠) ديناراً.

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٥٣/٩/٧

سليمان عبد الرزاق طوقان عبد الحليم النمر ابراهيم هاشم

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

فوزي الملقى

## ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب

تقرر — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — التصديق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٣

قانون التحكيم - المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التحكيم - المعدل - لسنة ١٩٥٣) ويقراً مع قانون التحكيم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي. كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٣) من المادة (١٨) من القانون الأصلي بالصيغة التالية :

« يجوز استئناف الاحكام الصادرة من قبل محكمة البداية بتصديق أو فسخ أو إعادة قرار المحكمين أو الفصل طبقاً للقواعد المقررة لاستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم ».

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٥٣/٩/١

سليمان عبد الرزاق طوقان عبد الحليم النمر ابراهيم هاشم

وزير العدلية

رئيس الوزراء

شفيع رشيدات

فوزي الملقى

## ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب

تقرر — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — التصديق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٥٣

قانون تسوية الأراضي والمياه - المعدل -

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تسوية الأراضي والمياه - المعدل - لسنة ١٩٥٣) ويقراً مع قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي. كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تحل العبارة التالية (رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣) محل العبارة (لغة ١٩٥١) الواردة في السطر الثاني من المادة (٢٦) من القانون الأصلي.

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية والعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٥٣/٩/١

سليمان عبد الرزاق طوقان عبد الحليم النمر ابراهيم هاشم

وزير العدلية

وزير المالية

رئيس الوزراء

شفيع رشيدات

سليمان سكر

فوزي الملقى

## ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب

تقرر — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — التصديق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٥٣

قانون التشجير الاجباري - المعدل -

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التشجير الاجباري - المعدل - لسنة ١٩٥٣) ويقراً مع قانون التشجير الاجباري رقم ٦٤



لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي باستبدال كلمة (الأراضي) الواردة في السطر الثالث منها بكلمة (الحراج) .  
المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والزراعة والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٣/٩/١

سليمان عبد الرزاق طوقان    عبد الحليم النمر    ابراهيم هاشم  
وزير الداخلية    وزير المالية    وزير الزراعة    رئيس الوزراء  
بهجت التلوي    شفيق رشيدات    حكمت المصري    فوزي الملقى

### ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب  
تقرر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - التصديق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم ( ٧٧ ) لسنة ١٩٥٣

قانون معدل لقانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ كما يلي :  
« ٤ - تؤلف في العاصمة لجنة مركزية لتنظيم المدن من موظفين وأشخاص آخرين ينتخبهم مجلس الوزراء » .  
المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٣/٩/١

سليمان عبد الرزاق طوقان    عبد الحليم النمر    ابراهيم هاشم  
وزير الداخلية    رئيس الوزراء  
بهجت التلوي    فوزي الملقى

### ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب  
تقرر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - التصديق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم ( ٧٨ ) لسنة ١٩٥٣

قانون الاوزان والمقاييس والمكاييل المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الاوزان والمقاييس والمكاييل المعدل لسنة ١٩٥٣ ) ويقرأ مع قانون الاوزان والمقاييس والمكاييل رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل المادة ( ١ ) من القانون الأصلي بحذف عبارة ( بعد مرور ستة أشهر على نشره في الجريدة الرسمية ) والاستعاضة عنها بعبارة ( اعتباراً من تاريخ ١/٧/١٩٥٤ ) .  
المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء التجارة والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٣/٩/١

سليمان عبد الرزاق طوقان    عبد الحليم النمر    ابراهيم هاشم  
وزير الداخلية    وزير التجارة    رئيس الوزراء  
بهجت التلوي    شفيق رشيدات    فوزي الملقى

### ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب  
تقرر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - التصديق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

### قانون رقم [ ٧٩ ] لسنة ١٩٥٣

قانون المطبوعات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مبادئ عامة

المادة ٢ - الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة ولكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه وفي اذاعة الآراء والانبياء بمختلف وسائل النشر ولا تقيد هذه الحرية الا في نطاق هذا القانون .

اصطلاحات

المادة ٣ - يعرف ( بالمطبوعة ) كل شيء مطبوع وكل رسم وخريطة منشورة .  
ويعرف ( بالمطبوعة الدورية ) كل مطبوعة تصدر بصورة مستمرة باسم معين وباجراء متعاقبة كالصحف اليومية والموقوعة من جرائد ومجلات ، ويقيم ( بالصحف الموقوعة ) الصحف التي لا تصدر أكثر من مرتين في الاسبوع ، ويقيم ( بالمطبوعات شبه الدورية ) تلك التي تصدر كالمطبوعات الدورية بصورة مستمرة وباسم معين وباجراء متعاقبة على ان يكون نفاذها معاونة للصحف نفسها لا عرضها على القراء مباشرة كمطبوعات وكالات الأنباء ويعرف ( بالنشر ) عرض المطبوعات على الجمهور ويبيعها وتوزيعها .

ويعرف ( بالمطبعة ) كل آلة أو جهاز أعد لنقل الألفاظ والشارات على ورق أو قماش أو غير ذلك من المواد ولا يدخل في هذا التعريف الجهاز المدد للديور الشمسي والآلات الكاتبة العادية والآلات النسخ اليدوية (الدوبلكيت) والجهاز الذي يستعمل من أجل أغراض تجارية بحتة أو لحفظ نسخ الوثائق كالكاميرات المستعملة في بيوت التجارة .  
ويعرف ( بالمكتبة ) المؤسسة التي تستثمر تجارة الكتب والمؤلفات والمطبوعات على اختلاف أنواعها .

الشروط الواجب توافرها في أصحاب المطبوعات ومحرريها

المادة ٤ - يشترط في صاحب المطبوعة الدورية :

- ١ - أن يكون اردنياً وإذا كان اجنياً فيشترط لمنحه الرخصة وجود المقابلة بالمثل بين المملكة الأردنية الهاشمية والدولة التي ينتمي اليها وموافقة مجلس الوزراء وبما لا يتعارض مع استخدام لدى الاجنبي كالأجنبي نفسه في تطبيق أحكام هذه الفقرة .
- ٢ - أن يكون مقيماً عادة في المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٣ - أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون حسن السيرة والسمة .
- ٤ - أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة شائنتين وأنه لم يمنع من ممارسة مهنة الطب أو المحاماة .
- ٥ - ألا يكون مستخدماً لدى دولة أجنبية .
- ٦ - أن يحمل شهادة الدراسة الثانوية الأردنية أو ما يعادلها على الأقل .

المادة ٥ - يجب ان يكون لكل مطبوعة دورية أو شبه دورية محرر مسؤول يشرف اشرفاً فعلياً على كل محتوياتها أو جملة محررين مسؤولين يشرف كل واحد منهم اشرفاً فعلياً على كل قسم من اقسامها .  
ويجوز ان يكون صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية محرراً مسؤولاً لها اذا توفرت فيه الشروط المبينة في المادة السادسة من هذا القانون .

المادة ٦ - يجب ان يكون المحرر المسؤول اردنياً قد اتم الثالثة والعشرين من العمر وحائزاً على الشروط المبينة في المادة الرابعة. ويشترط في المحرر المسؤول ايضاً :

- ١ - ان يكون مقيماً في محل صدور النشرة .
- ٢ - ان لا يكون من الاشخاص المتهمين بالخصاصة كاعتداء مجلس الامة .
- ٣ - ان لا يجمع بين مهنة الصحافة وأية وظيفة عامة .
- ٤ - ان يكون حائزاً على شهادة جامعية أو أي شهادة أخرى تقرر وزارة المعارف انها معادلة لشهادة جامعية .

ولا يحق للشخص الواحد ان يكون محرراً مسؤولاً لأكثر من صحيفة واحدة .

المادة ٧ - على كل من يرغب في اصدار مطبوعة دورية أو شبه دورية ان يتقدم الى وزير الداخلية بطلب يرفق بتصريح موقع منه ومن المحرر المسؤول يحتوي على البيانات التالية :

- ١ - اسم طالب الرخصة وجنسيته وعمره ، ومحل اقامته وعنوانه البريدي وشهادته العلمية .
  - ٢ - كيفية امتلاكه للنشرة .
  - ٣ - عنوان النشرة .
  - ٤ - مكان تحرير النشرة ومكان طبعتها .
  - ٥ - مواعيد نشرها ( يومية ، اسبوعية ، شهرية ... الخ ) .
  - ٦ - صفاتها ( سياسية أو أدبية أو اقتصادية ... الخ ) أو أي عدد من هذه الصفات يجتمع .
  - ٧ - اللغة أو اللغات التي تصدر بها .
  - ٨ - اسم المحرر المسؤول وشهادته العلمية وعمره وجنسيته ومحل اقامته وعنوانه البريدي .
  - ٩ - اسم صاحب المطبعة التي تطبع فيها النشرة وعنوانه واسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه البريدي .
- وإذا كانت المطبوعة تصدرها شركة فيوقع الترخيص مديرها المفوض وإذا كانت الشركة منفقة فيجب ان يتضمن التصريح اسم مديرها المفوض ولقبه وعنوانه واسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانه ورأس مال تلك الشركة وتربط بالتصريح نسخة من نظام الشركة . ويرفق بالتصريح صورة مصدقة عن شهادات المحرر المسؤول .

المادة ٨ - على وزير الداخلية عندما يكون طلب الرخصة مستوفياً جميع الشروط القانونية أن يمنح الرخصة في خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب ، اما الرفض فيجب ان يصدر خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب بقرار معلل يخضع لظعن امام محكمة التمييز بمفعتها محكمة عدل عليا .

ينشر قرار وزير الداخلية في الجريدة الرسمية .

المادة ٩ - يجب على صاحب المطبوعة ومحررها المسؤول ان يقدم بياناً بكل تعديل أو تعديل في مضمون التصريح خلال سبعة أيام من وقوعه ، وإذا كان التعديل يتعلق بالمحرر المسؤول فيجب ان يوقع البيان صاحب المطبوعة والمحرر المسؤول الجديد ، وكل مطبوعة يستمر اصدارها بدون القيام بهذا الواجب توقف حالاً بقرار من وزير الداخلية الى حين استكمال النقص وكل مخالفة لقرار وزير الداخلية يعاقب مرتكبها بالغرامة من خمسة دنانير الى خمسة وعشرين ديناراً عن كل عدد يصدر بعد قرار التوقيف .

#### الضمانة

المادة ١٠ - على صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية ان يقدم قبل اصدارها ضمانة نقدية أو مصرفية قدرها ( ٣٠٠ ) دينار للصحيفة السياسية اليومية و ( ١٥٠ ) ديناراً للصحيفة السياسية الموقوتة أو شبه الدورية و ( ٥٠ ) ديناراً للصحيفة غير السياسية وذلك تأميناً لدفع الغرامة التي يمكن أن تفرض عليه أو على المسؤولين المبينين في المادة ( ٣٨ ) من هذا القانون ولدفع نفقات المحاكمة والرسوم وبديل التعويض الذي يحكم به للبضربين .

تخصص الضمانة بوجه الامتياز لايفاء المبالغ المحكوم بها وتستوفي هذه المبالغ بحسب الترتيب الوارد في الفقرة السابقة .

لا يجوز حجز الضمانة لسبب آخر طيلة مدة صدور النشرة ويعاد مقدار الضمانة الى أصله في مهلة ( ١٥ ) يوماً من انقضاء الحكم والا اوقفت عن الصدور بقرار من وزير الداخلية . كذلك اذا لم تكف الضمانة لايفاء المبالغ المحكوم بها فتؤدى هذه المبالغ كاملة تحت طائلة وقف المطبوعة عن الصدور .

#### طببع الجرائد ونشرها

المادة ١١ - كل مطبوعة دورية أو شبه دورية تصدر خلافاً لأحكام المادة ( ٨ ) وقبل تقديم الضمانة المبينة في المادة العاشرة تعطى حالاً بأمر من وزير الداخلية وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالغرامة من خمسة الى ثلاثين ديناراً وتمنع عنه الرخصة مدة ستة اشهر ان التفرعات عن المطبوعة الدورية أو شبه الدورية التي ليست بملحق أو بطبعة ثانية تعتبر مستقلة يلزمها ترخيص خاص .

المادة ١٢ - تعاد الضمانة الى صاحبها اذا توقفت المطبوعة نهائياً وابلغ هذا الأمر كتابة الى وزير الداخلية ويجب أن تعاد الضمانة خلال شهر واحد من تاريخ البلاغ .

#### الغاء الرخصة

المادة ١٣ - لو وزير الداخلية أن يلغي الرخصة باصدار مطبوعة : -

- ١ - اذا لم تصدر المطبوعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اعطاء الرخصة .
- ٢ - اذا توقفت بدون عذر مشروع مطبوعة يومية مدة شهر واحد من ميعاد صدورها ولم تعد الى الصدور بعد انقضاء الشهر بصورة منتظمة . وكذلك اذا توقفت مطبوعة موقوتة ثمانية اعداد متتالية .
- ٣ - اذا تبين أن صاحب المطبوعة أو المحرر المسؤول لم تعد تتوفر فيه الشروط المفروضة في المادتين ( ٥ و ٦ ) من هذا القانون كلها أو بعضها .

#### ايداع نسخ المطبوعات

المادة ١٤ - على محرر المطبوعة أن يرسل من كل عدد فور صدوره نسختين الى النيابة العامة التي تصدر المطبوعة في منطقتها ونسختين الى كل من وزير الداخلية ووزير المعارف ومديرية المطبوعات .

#### البيانات التي يجب أن تحويها الصحف

المادة ١٥ - يجب أن يطبع في الصفحة الاولى أو الأخيرة من المطبوعات وفي كل ملحق لها الاسم الكامل لمحررها المسؤول ومكان صدورها وتاريخها وبطل الاشتراك فيها وثمن النسخة الواحدة منها والمطبعة التي تطبع فيها .

المادة ١٦ - لا يحق لصاحب مطبوعة أن يستعمل اسماً لمطبوعة ينشرها سواء ولا أن يتخذ هذا الاسم مع تعديل يسوي الى الالتباس .

أما اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقيفها مدة خمس سنوات أو اعطي لها رخصة بالنشر ولم تنشر أصلاً والنيت الرخصة بسبب ذلك ، جاز لصاحب مطبوعة جديدة أن يستعمل اسمها وعنوانها .

كل مخالفة لأحكام الفقرة الاولى من هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من خمسة الى خمسين ديناراً .

#### انتقال المطبوعات

المادة ١٧ - على كل صاحب مطبوعة دورية أو شبه دورية تنازل عنها للتغير بأكملها أو بجزء منها بموض أو بدون عوض ان يقدم الى وزير الداخلية اشعاراً بذلك في مهلة سبعة ايام من تاريخ عقد التنازل .

هذا من الأعمال



وعلى المالك الجديد قبل ان يتابع اصدار المطبوعة الدورية او شبه الدورية ان يتقيد باحكام هذا القانون وعلى الاخص المادتين ( ٥ و ٦ ) وما يليهما حتى المادة ( ١١ ) .

كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ( ١١ ) من هذا القانون .  
المادة ١٨ - اذا توفي صاحب المطبوعة الدورية او شبه الدورية فعلى ورثته ان يقدموا الى وزارة الداخلية علماً بذلك خلال شهر واحد من وفاته واذا شاموا متابعة اصدار المطبوعة فعليهم ان يقوموا قبل ذلك بالواجبات المنصوص عليها في هذا القانون وفي الاخص المواد ( ٤ و ٥ و ٦ و ٨ ) واذا تأخروا اصدارها بدون ان يتقيدوا باحكام المواد المذكورة تسحب الرخصة المعلقة لمورثهم ويعاقب المسؤولون بالقرامة من خمسة الى ثلاثين ديناراً .

المادة ١٩ - اذا اقتطع المحرر المسؤول نهائياً عن الاشراف على المطبوعة لسبب من الاسباب يقتضي على صاحب المطبوعة او الشخص الذي يقوم مقامه ان يرسل الى وزير الداخلية خلال سبعة ايام من تاريخ الاقتطاع بياناً بذلك . وعليه ان يقوم قبل متابعة اصدار المطبوعة بتنفيذ الواجبات المنصوص عليها في المواد ( ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ ) واذا تابع اصدارها بدون ان يتقيد باحكام المواد المذكورة تسحب الرخصة المعلقة له ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ( ١١ ) من هذا القانون .

#### المطبوعات الاجنبية

المادة ٢٠ - ١ - يمنع بقرار من مدير المطبوعات توزيع عدد واحد من أية مطبوعة غير أردنية في المملكة الأردنية الهاشمية اذا تبين ان المطبوعة من شأنها ان تمسك صفو السلام أو تنس الشعور القومي أو تتناق مع الآداب العامة .

٢ - ولمدير المطبوعات بناء على قرار مجلس الوزراء ان يمنع دخول أية جريدة تنشر خارج المملكة الأردنية الهاشمية للمدة التي يستصوبها اذا كان من رايه ان توزيع تلك الجريدة في المملكة من شأنه تعريض الطمأنينة العامة للخطر .

٣ - لأي مأمور شرطة أو جمر ك أو يريد ان يضبط أي جريدة منع دخولها الى المملكة بأمر صدر بمقتضى هذه المادة .

٤ - كل من ينشر ويوزع في الأراضي الأردنية مطبوعة حرم توزيعها وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أو ينشر نصاً أو خلاصة لأي عدد من أعدادها يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر أو بالقرامة من عشرة الى خمسين ديناراً أو بكلاً العقوبتين معاً .

#### نشر البلاغات والرد والتصحيح

المادة ٢١ - على صاحب المطبوعة الدورية او شبه الدورية والمحرر المسؤول ان ينشر جميع البلاغات الرسمية المرسلة اليه للنشر من مدير المطبوعات أو بالنيابة عنه في أول عدد يصدر من المطبوعة بعد استلامها بلا مقابل وبالصيغة الكاملة .

المادة ٢٢ - اذا نشرت إحدى المطبوعات الدورية او شبه الدورية مقالات أو انباء كاذبة أو منلوطة تتناق بمصلحة عامة فليدير المطبوعات ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح أو تكذيب يرسله اليه وعلى هذا الاخير ان ينشر التصحيح أو التكذيب مجاناً في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالحرف ذاتها ، وفي حالة الامتناع عن النشر يعاقب المحرر المسؤول بالحبس من ثلاثة ايام الى ثلاثة اشهر أو بالقرامة من ( ١٠ - ٥٠ ) ديناراً أو بكلاً العقوبتين .

يفرض هذا الواجب ايضاً على كل مطبوعة اجنبية توزع في المملكة الأردنية الهاشمية فاذا لم تدفع للامر تمتع من الدخول الى الأراضي الأردنية بقرار من وزير الداخلية .

المادة ٢٣ - كل خبر أو مقال تنشره إحدى المطبوعات الدورية او شبه الدورية ويرد فيه إشارة الى شخص معين أو يقصد ببولو تلميحا شخص معين ، ينتج مجال الرد امام هذا الشخص على الصورة المبينة في المادة السابقة .  
ان حق الرد هو حق مطلق ويجوز ممارسته من قبل واضعي الآثار الأدبية والفنية والعلمية عند اقتضائهم .

توفي صاحب حق الرد انتقل هذا الحق الى ورثته على ان يمارسه مجموعهم أو أحدهم مرة واحدة ، وللورثة ايضاً حق الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

المادة ٢٤ - يحق لمحرر المطبوعة أن يرفض نشر الرد أو التصحيح أو التكذيب في الأحوال التالية :

- ١ - سبق تصحيح المقال أو الخبر بصورة لائقة من قبل المطبوعة .
- ٢ - توقيع الرد أو التصحيح أو التكذيب بامضاء غير مقروء أو كتابته بلغة غير اللغة التي استعملت في المقال أو الخبر المعترض عليه .
- ٣ - مخالفته للقانون أو تضمنه عبارات بعرض نشرها للمسؤولية أو عبارات متنافية للأدب أو مهينة للمطبوعة أو للأشخاص .
- ٤ - وروده بعد اقضاء شهر من نشر المقال أو الخبر المعترض عليه .

المادة ٢٥ - اذا رفضت ادارة المطبوعة الدورية او شبه الدورية نشر الرد متذرة بالاسباب الواردة في المادة السابقة أو بأي سبب آخر فلصاحب الرد ان يطلب من قاضي الصلح أن يتخذ قراراً بوجوب نشره ويبلغ الطلب حالاً الى الخصم الذي له ان يبي ملاحظاته خطياً خلال ( ٧٤ ) ساعة وعلى القاضي أن يصدر قراره بذي الاستدعاء خلال ثلاثة ايام ، وقراره غير قابل الى أي طريق من طرق المراجعة .

اذا حكم القاضي بوجوب النشر ينشر الرد والقرار في اول عدد يصدر وتتوجب الرسوم والمصارقات على صاحب المطبوعة والمحرر المسؤول .

المادة ٢٦ - اذا اذبح محرر المطبوعة المسؤول عن اتخاذ قرار القاضي يعاقب بالحبس من اسبوعين الى ستة اشهر أو بالقرامة من عشرة الى تسعين ديناراً أو بكلاً العقوبتين .

#### ما يحظر نشره

المادة ٢٧ - يحظر على كل مطبوعة يومية أو موقوتة وسائر المطبوعات ان تنشر :

- ١ - الاخبار الخاصة بجلالة الملك والاسرة المالكة الا اذا اجيزت من مدير المطبوعات .
  - ٢ - وقائع الجلسات السرية التي يعقدها مجلس الامة .
  - ٣ - وقائع المحاكمات السرية والمحاكمة التي تتعلق بالطلاق والجرم والبنوة الطبيعية .
  - ٤ - وقائع الدعاوي التي تحظر المحاكم نشرها .
  - ٥ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والتصاوير والانباء المنافية للآداب العامة .
  - ٦ - المقالات المشتملة على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المعروفة في البلاد .
  - ٧ - أي خبر يتعلق بالحركات العسكرية الا اذا اجيز نشره .
- كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة ايام الى شهرين أو بالقرامة حتى مائة دينار أو بكلاً هاتين العقوبتين .

المادة ٢٨ - يحظر الاعلان عن فتح كتابات للتبويض عما يقتضي به من غرامة ورسوم وعطل وضرب على المحكوم عليهم بجنابة أو جنحة . وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس حتى شهرين أو بالقرامة حتى مائة دينار أو بكلاً هاتين العقوبتين .

المادة ٢٩ - لا يجوز للمطبوعة غير السياسية ان تعالج موضوعات سياسية الا بالقدر الذي يتطلبه موضوعها ، واذا خالفت هذا المنع يعاقب المسؤولون عنها بالقرامة من خمسة الى ثلاثين ديناراً .

المادة ٣٠ - الاشتراك في المطبوعة الدورية او شبه الدورية في المكتبات والكتابخ مشترى الكتب والمطبوعات لا يعد نافذاً الا اذا كان هنالك طلب خطي ولا يجبر احد على اعادة المطبوعات التي ترسل اليه عفواً .

المادة ٣١ - كل من ينشر اسماء الاشخاص الذين يرفضون تأدية الاشتراك في مطبوعة ما يعاقب بالقرامة حتى عشرة دنائير .

هذا من الأصول

المادة ٣٢ - على صاحب الامتياز ان يقدم لمدير المطبوعات حساباً سنوياً واردات المطبوعة ومصرفاتها بوجه التفصيل . وللمدير المطبوعات ان يأمر في أي وقت بشاء بتدقيق حسابات المطبوعة . فاذا ثبت بعد المحاكمة انها تتلقى اية اعانة أو تبرع من جهة اجنبية لترويج سياسة ضارة عوقب صاحب الامتياز بالحبس من شهر الى ستة اشهر او بغرامة تساوي ضعف الاعانة أو التبرع المتبوض أو بكلا هاتين العقوبتين . واذا تكررت هذه المخالفة كان للمحكمة ان تأمر بتوقيف المطبوعة مؤقتاً أو نهائياً .

واذ رفض صاحب المطبوعة تقديم حساباته فلوزير الداخلية ان يأمر بوقفها الى ان يقدم حساباته ولا يجوز تقديم اية مساعدة مادية لأية مطبوعة تخليق من خزانة الدولة أو الادارات العامة الملحقة بها أو البلديات مهما كان شكلها .

#### جرائم المطبوعات

المادة ٣٣ - تطبق احكام قانون العقوبات في تحديد عقوبات الافعال التي لم يرد عليها نص خاص في هذا القانون . اما المخالفات التي ورد عليها النص ولم تحدد لها عقوبة فانه يعاقب عليها بالغرامة حتى خمسين ديناراً .

المادة ٣٤ - في الحالات التي يجوز فيها اثبات صحة الذم يجوز لمركب القذف ان يحول دقده الى ذم وذلك بتعيين الأمر المنسوب الى المقدوح به .

وله في هذه الحالة تبريراً لنفسه ان يثبت صحة الأمر المنسوب الى المقدوح به كما لو كان عداء في الأصل بشكل ذمياً .

المادة ٣٥ - ١ - اذا نشرت إحدى المطبوعات عن سوء نية اخباراً كاذبة أو روجت اشاعات كاذبة يعاقب المسؤولون بالحبس من يوم الى شهر أو بالغرامة من خمسة الى خمسة وعشرين ديناراً أو بكلا هاتين العقوبتين .

٢ - واذا نشرت عن سوء نية اخباراً من شأنها ان تجعل الطمأنينة العامة في خطر أو ترمي الى ايقاع الضرر أو تمكيد صفو السلام العام يعاقب المسؤولون بالحبس من شهر الى ستة أو بالغرامة من خمسة وعشرين الى ثلاثمائة دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

٣ - واذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالافراد تتوقف الملاحقة على شكوى المضرر .

المادة ٣٦ - كل من حرض بالنشر والاعلان في المطبوعات الدورية أو شبه الدورية على ارتكاب جرم يعتبر كمرتكب الجرم نفسه اذا نتج عن التحريض تنفيذ أو محاولة . اما اذا بقي التحريض بدون نتيجة يعاقب مرتكبه والمسؤولون المعنيون في المادة ( ٣٨ ) من هذا القانون بالحبس من شهر الى ستة أو بالغرامة من خمسة وعشرين الى ثلاثين ديناراً أو بكلا هاتين العقوبتين . واما اذا كان التحريض موجهاً ضد سلامة الدولة أو وحدتها أو سيادتها فيعاقب مرتكبه والمسؤولون بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من مائة الى خمسمائة دينار مع مراعاة الاحكام التي ينص عليها قانون العقوبات .

المادة ٣٧ - كل من هدد شخصاً بواسطة المطبوعات والنشرات والاعلانات أو أية صورة من الصور بفضح أمر او افشاءه الاخبار عنه وكان من شأن هذا الأمر أن ينال من كرامة هذا الشخص أو شرفه أو من كرامة اقاربه أو شرفهم لكي يحصله على جلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره وكل من حاول ذلك يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة وبالغرامة من عشرة الى خمسين ديناراً .

المادة ٣٨ - ان العقوبات التي يقضى بها بسبب الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الدورية أو شبه الدورية تنسحب على المحرر المسؤول وضابط المقال كقائمين أصليين .

ان صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية مسؤول مدنياً بالتضامن مع المحرر المسؤول عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا تتربط عليه مسؤولية جارية إلا اذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

المادة ٣٩ - ان مسؤولية الجرائم المنقولة بواسطة المطبوعات غير المبينة في المادة السابقة تقع على المؤلف كقائما أصلي وعلى الناشر كمتدخل . واذا لم يعرف الناشر أو الناشر تقع المسؤولية على الطابع .

ان أصحاب المطابع والمكاتب ودور النشر مسؤولون مدنياً عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميه .

#### اصول المحاكمات

المادة ٤٠ - تخضع الدعاوى المتعلقة بالجرائم الصحفية لاصول المحاكمات العادية مع مراعاة احكام المواد التالية :

المادة ٤١ - اذا اقتضت الدعوى تحقيقاً فلي المدعي العام أن يقوم به وان يحيل القضية الى المحكمة في مهلة لا تتجاوز ثلاثة أيام على المحكمة عندما تحال القضية اليها أن تجري المحاكمة وتصدر قرارها في مهلة ثلاثة أيام على الأكثر . تكون مهلة

المراجعة والمحاكمة واصدار الحكم ثلاثة أيام لدى محكمة الاستئناف واسبقاً لدى محكمة التمييز اذا كان الحكم قابلاً للتمييز .

المادة ٤٣ - اذا نشرت إحدى المطبوعات الدورية أو شبه الدورية تحريضاً موجهاً ضد سلامة الدولة أو وحدتها أو سيادتها او قسدت المطبوعة بقرار من وزير الداخلية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام . وعلى وزير الداخلية أو من يتدبه أن يطلب إحالة المطبوعة الى القضاء . وللقتضاء أن يقرر في غرفة المذاكرة استمرار التوقيف حتى نتيجة المحاكمة وعند الادانة ويجوز للمحكمة في هذه الحالة ان تحكم بالاضافة الى العقوبة المقررة بوقف المطبوعة توقيفاً نهائياً .

المادة ٤٤ - اذا أدین شخص بمقتضى احكام هذا القانون يجوز للمحكمة التي يحاكم ذلك الشخص أمامها أن تقضي بدلاً من العقوبة المترتبة بأحد الامور التالية :

١ - توقيف المطبوعة توقيفاً مؤقتاً لمدة لا تزيد على السنة .

٢ - منع صاحب المطبوعة أو المحرر المسؤول من العمل في أية مطبوعة اخرى لمدة لا تزيد على السنة .

#### في نشر الاحكام

المادة ٤٥ - للمحكمة التي اصدرت الحكم أن تأمر في الحكم ذاته بنشره مجاناً وبكامله أو بنشر خلاصته عنه في العدد الاول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبالاحرف ذاتها .

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر أو بالغرامة من خمسة الى عشرين ديناراً أو بكلا هاتين العقوبتين .

#### في بيع المطبوعات

المادة ٤٦ - كل من اراد أن يبيع في محل عام صحفاً وكتباً ومجلات وصوراً ورسوماً وغيرها من المطبوعات وجب عليه أن يستحصل على رخصة من وزارة الداخلية تعطى له بناء على بيان يقدمه لها يتضمن اسمه ولقبه ومهنته وعمره ومحل اقامته .

المادة ٤٧ - ليس للموزعين والباعة المتجولين أن ينادوا مناداة تشكل جرماً بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٤٨ - كل مخالفة لأحكام المادتين السابقتين يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى ثلاثة دنانير وفي حالة التكرار يحكم عليه بالحبس حتى عشرة ايام .

#### في المطابع

المادة ٤٩ - لا يجوز لاحد أن يدير أو يملك مطبعة ما بدون أن ينال رخصة من وزير الداخلية وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من خمسة الى خمسين ديناراً ويتوقف المطبعة الى أن يستحصل على رخصة . وفي حالة

الاستمرار في العمل بدون الاستحصل على رخصة تكون العقوبة بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر ويمكن أيضاً توقيف المطبعة بصورة مؤقتة أو نهائية .

كل من من المذنب



على وزير الداخلية أن يت طلب الرخصة خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ويخضع قرار الرخص للظعن امام محكمة العدل العليا .

المادة ٥٠ - يجب أن يكون للمطبعة مدير مسؤول عن المخالفات التي ترتكبها .

المادة ٥١ - يجب أن يتضمن طلب الرخصة :

١ - اسم صاحب المطبعة ولقبه وعمل اقامته وجنسيته .

٢ - المدير المسؤول وعمل اقامته وجنسيته .

٣ - اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات المستعملة فيها .

المادة ٥٢ - كل تعديل في مضمون الطلب يجب أن يصرح به خلال سبعة أيام من وقوعه .

إذا توفي صاحب المطبعة توجب على ورثته أن يقدموا الى وزير الداخلية خلال شهرين من تاريخ الوفاة بياناً بالواقع ، وإذا شاءوا أن يثابروا على العمل وجب أن يصرحوا بذلك في البيان .

وكل بيان كاذب أو ناقص يعد لاغياً ويقاب صاحب العقوبة المينة بالمادة ( ٤٩ ) .

المادة ٥٣ - يجوز أن يكون صاحب المطبعة مديراً مسؤولاً عنها ، وفي هذه الحالة عليه أن يصرح بذلك في البيان الذي يقدمه .

المادة ٥٤ - إذا تبدل صاحب المطبعة وجب على صاحبها الجديد أن يقدم بياناً بذلك على ان صاحبها السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى تقديم البيان الجديد مالم يعلن خطأ وزير الداخلية تخليهما عن المطبعة للغير .

المادة ٥٥ - يجب على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول ان يرفع الى وزير الداخلية نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وأن يقدم بذلك ثلماً وقع تبديل في الحروف .

المادة ٥٦ - يتخذ صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلاً يدون فيه بالسلسل عناوين المؤلفات والمطبوعات المعدة للنشر واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها .

وهذا السجل يجب أن يعرض على السلطات الادارية والتقنية عند كل طلب .

المادة ٥٧ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول ان يرسل الى وزير الداخلية نسختين عن كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية أو شبه الدورية حال نشرها .

تحفظ واحدة من النسختين في وزارة الداخلية وترسل الأخرى الى وزارة المعارف . يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالتوغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى القطع الموسيقية .

المادة ٥٨ - من يقدم على إعادة طبع المطبوعة المنوعة وطبع مطبوعة دورية أو شبه دورية حظر نشرها يقاب بالحبس من عشرة أيام الى ستة اشهر أو بالغرامة من خمسة الى خمسين ديناراً أو بكليتا العقوبتين .

المادة ٥٩ - يجب ان يذكر في كل مطبوعة اسم المؤلف واسم المطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع .

#### في الكتب والمكاتب

المادة ٦٠ - على من يطبع كتاباً أو رسالة ان يقدم الى وزارة الداخلية نسختين عن ذلك الكتاب أو تلك الرسالة فيعطى ايضاً بها . فتحفظ وزارة الداخلية بنسخة وترسل الى وزارة المعارف النسخة الثانية .

المادة ٦١ - على كل صاحب مكتبة وكل ناشر ان يقدم خلال شهر من بدء عمله الى وزارة الداخلية تصريحاً باسمه وعنوانه وجنسيته ومركز المكتبة أو دار النشر .

#### احكام ختامية

المادة ٦٢ - على جميع اصحاب الصحف والنشرات والمطابع ووكالات الانباء المحلية والخارجية الذين يعملون حالياً في المملكة الاردنية الهاشمية الذين تشملهم احكام هذا القانون ان يقيّدوا باحكام المواد ٥ - ١١ منه وذلك في خلال شهر من تاريخ العمل به . فإذا انقضت مهلة المهلة ولم يقوموا بذلك اصبحوا عرضة لجميع الاجراءات والعقوبات المفروضة فيه .

المادة ٦٣ - لمجلس الوزراء ان يضع انظمة لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ٦٤ - يظل العمل في المملكة بقانون المطبوعات العثماني الصادر بتاريخ ١١ رجب سنة ١٣٢٧ مع ما اضيف اليه من ذيول وادخل عليه من تعديلات كما يلى قانون المطبوعات الفلسطيني رقم (٣) لسنة ١٩٣٣ مع ما ادخل عليه من تعديلات وأي قانون أو نظام اردني أو فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون الى المسدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكامه .

المادة ٦٥ - رئيس الوزراء ووزراء المعارف والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٣/٩/٢٦

سليمان عبد الرزاق طوقان عبد الحليم النمر ابراهيم هاشم

وزير الداخلية	وزير العدل	وزير المعارف	رئيس الوزراء
يحيى التلهوني	شفيق رشيدات	احمد طوقان	فوزي الملقى

#### ان حياة النيابة

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تقرر - بالنيابة عن جلالة الملك المظلم - التصديق على القانون الآتي وتأمراً باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

#### قانون رقم [ ٨٠ ] لسنة ١٩٥٣

قانون معدل لقانون رخص المهن

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٥٣ ) ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٥٣ .

المادة ٢ - تصاف الفقرة التالية الى المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ( ١٤ ) كما يلى :-

( أ - يجوز لوزير المالية بتسيب لجنة يعينها هو ويكون أحد اعضائها الحاكم الاداري المختص ، أن يعفي أي شخص من الرسوم الواردة في الجدول ( أ ) الملحق بالقانون التي لا يتجاوز مقدار كل منها الخمسة دنانير اذا ثبت له عجزه عن اداء الرسم بسبب فقره وقلة ارباحه ) .

شخص من الرسوم الواردة في الجدول ( أ ) الملحق بالقانون التي لا يتجاوز مقدار كل منها الخمسة دنانير اذا ثبت له عجزه عن اداء الرسم بسبب فقره وقلة ارباحه ) .

المادة ٣ - يعدل البند ( ٦ ) من الجدول ( أ ) الصنف الاول كما يلى :

أ - خياط وتاجر أقمشة

ب - خياط افرنجي يستخدم أكثر من خمسة عمال

ج - خياط افرنجي يستخدم أكثر من ثلاثة عمال وأقل من خمسة

د - خياط افرنجي يستخدم أقل من ثلاثة عمال

هـ - خياط الالبسة العربية والحياطات والمطرزات

المادة ٤ - تعدل الفقرة ( د ) من البند ( ٨ ) من جدول ( أ ) الصنف الاول كما يلى :

١ - باعة البقالة والخضر والفواكه والدواجن والالبان ومتجاتها والزهور والمرطبات والحبوب

والدقيق واللحوم والاسماك الذين يتعاطون يبيعاً في دكاكين يبلغ ايجارها السنوي ( ٢٠٠ ) دينار فأكثر

٢ - باعة الاصناف المذكورة أعلاه الذين يتعاطون يبيعاً في دكاكين يبلغ ايجارها السنوي ( ١٠٠ ) دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأكثر

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

دينار فأقل من ( ٢٠٠ ) دينار

- ٣ - باعة الاصناف المذكورة أعلاه الذين يتعاطون فيما في دكاكين ايجارها السنوي أقل من ( ١٠٠ ) دينار
- المادة ٥ - يعدل البند ( ١٠ ) من جدول ( أ ) الصنف الاول كما يلي :
- أ - المقاهي التي تستخدم خمسة أشخاص أو أكثر
- ب - المقاهي التي تستخدم ثلاثة أشخاص وأقل من خمسة أشخاص
- ج - المقاهي التي تستخدم أقل من ثلاثة أشخاص
- د - محلات بيع القهوة والشاي
- المادة ٦ - يعدل البند ( ١٢ ) من جدول ( أ ) الصنف الاول كما يلي :
- أ - الحلاقون وصالونات التجميل المجهزة بثلاثة كراسي أو أكثر
- ب - الحلاقون وصالونات التجميل المجهزة بكرسيين
- ج - الحلاقون وصالونات التجميل المجهزة بكرسي واحد فقط
- د - يستوفى نصف الرسم من المحلات الموجودة بالأحياء وخارج الاسواق بالمداخل الفرعية
- المادة ٧ - يعدل البند ( ١٣ ) من جدول ( أ ) الصنف الاول كما يلي :
- أ - محلات صانعي الاحذية إذا كان يستخدم بها شخصان أو أكثر
- ب - محلات صانعي الاحذية إذا كان يستخدم بها أقل من شخصين
- المادة ٨ - يعدل البند ( ١٤ ) من جدول ( أ ) الصنف الاول كما يلي :
- أ - تجارو الموبيليات بدون آلات
- ب - الحدادون والتجارون المعاديون بدون آلات
- ج - يستوفى نصف الرسم ممن يقتصرون على صنع الادوات الزراعية دون غيرها من التجارين والحدادين ولا يستعملون الآلات
- د - يستوفى نصف الرسم المذكور في الفقرتين ( أ ) و ( ب ) من الذين محلاتهم في الاحياء وخارج الاسواق وفي المداخل الفرعية
- المادة ٩ - يعدل البند ( ١٥ ) من الجدول ( أ ) الصنف الاول كما يلي :
- أ - المصورون بالآلات كهربائية
- ب - المصورون بالآلات غير كهربائية
- المادة ١٠ - يضاف البند التالي الى الجدول ( أ ) الصنف الثاني :
- ٩ - إن الرسوم الواردة في البنود ٢ - ٨ هي التي تستوفى في عمان وامسا في الاماكن الاخرى فتستوفى بالنسب التالية :
- أ - يستوفى نصف الرسم في مدينتي نابلس وأربد
- ب - يستوفى ثلث الرسم في الاماكن الاخرى
- المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون

١٩٥٣/٩/٢١

سليمان عبد الرزاق طوقان عبد الحليم النمر ابراهيم هاشم

وزير المالية بالوكالة  
رئيس الوزراء  
فوزي الملقى  
احمد طوقان

## ان حياة النياية

يمتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب  
تقرر - بالنياية عن جلالة الملك المعظم - التصديق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم [ ٨١ ] لسنة ١٩٥٣

قانون رسوم طوابع الواردات - المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون رسوم طوابع الواردات - المعدل - لسنة ١٩٥٣ ) ويقرأ مع قانون رسوم طوابع الواردات رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي مع ما طرأ عليه من تعديل ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تضاف الى البند ( ١٢ ) من الجدول رقم ( ٢ ) الملحق بالقانون الاصلي فقرة جديدة بعد الفقرة ( ج ) مباشرة كما يلي :
- ( د - الوثائق التالية شريطة المعاملة بالمثل :
- ١ - الأوراق الرسمية والمعاملات التي تحمل ختم أو توقيع المفوضيات أو القنصليات الاجنبية .
- ٢ - العقود والمعاملات المتبادلة بين المفوضيات أو القنصليات الاجنبية .
- ٣ - الامراق المرسلة الى المفوضيات أو القنصليات الاجنبية والتي لا تستعمل خارجها ) .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٣/٩/٢١

سليمان عبد الرزاق طوقان عبد الحليم النمر ابراهيم هاشم

وزير الخارجية  
وزير المالية بالوكالة  
رئيس الوزراء  
فوزي الملقى  
احمد طوقان

## نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

يمتضى المادة ( ٦ ) من قانون ميثاق العقبة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٨/١٩٥٣

نوافق على النظام الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى انظمة الدولة :

## نظام رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٥٣

استناداً للمادة ٦ ( أ ) من قانون ميثاق العقبة المؤرخ في ١٦ حزيران سنة ١٩٥٢ ، اصدرت سلطة ميثاق العقبة النظام التالي رقم ( ٣ ) المتعلق بالادارة المالية لسلطة الميناء :



## ( الإدارة المالية )

## الميزانية العادية

١ - وفقاً للمادة السابعة من قانون سلطة ميناء العقبة ستقوم السلطة كل سنة بأعداد ميزانية لتفقات وواردات الميناء العادية للسنة المالية المبتدئة في اليوم الأول من نيسان والمنتية في الواحد والثلاثين من آذار على أن لا يتأخر تقديم هذه الميزانية عن الخامس عشر من شهر كانون الثاني .

٢ - تقدم سلطة الميناء هذه الميزانية لمجلس الوزراء لتقرن بموافقة .

## التفقات العادية

٣ - تشمل التفقات العادية ما يلي :

أ - رواتب الموظفين الدائمين والاضافيين التابعين لسلطة وإدارة الميناء بالإضافة الى الملاوات الخاصة والمكافآت والتقاعد والخدمات الاجتماعية . . . الخ .

ب - اجور العمال والخفرء الذين يشتغلون مع سلطة الميناء بصورة دائمة أو عند الحاجة ويتقاضون اجراً شهرياً أو اسبوعياً أو بعدد الساعات .

ج - جميع التفقات الادارية الاخرى المتعلقة بأعمال المكاتب والمواصلات والسفريات واستعمال مستودعات البضائع والمخازن وتشغيل الروافع وعلى العموم التفقات المتعلقة بالسلطة والادارة واستعمال الميناء .

د - تكاليف تصليحات وصيانة منشآت الميناء ( الأرصفة والأحواض الخ ) والمخازن والمستودعات والمكاتب وباقي ابنية سلطة الميناء .

هـ - تكاليف صيانة الروافع ومهمات التحميل ومرفسات القطر والزوارق أو القوارب البخارية والتديدات الكهربائية والتزويد بالمياه وأية مهمة أخرى ميكانيكية أو عاتمة الخاصة بسلطة الميناء .

و - فوائد وخصميات أية قروض متفقاً عليها من قبل سلطة الميناء .

ز - مخصصات أخرى إن وجدت لخدمات أخرى حيوية لبقاء الميناء بحالة حسنة كالخدمات الصحية وشرطة الميناء والاطفائية وغيرها .

## الإيرادات العادية

٤ - تشمل الإيرادات العادية ما يلي :

أ - رسوم السفن التي تستعمل الميناء وتعني رسوم الحمولة ورسوم الأرصفة الخ . وفقاً للتعريف الحالية .

ب - رسوم عائلة على البضائع التي تحمل أو تفرغ في الميناء .

ج - رسوم لخدمات خاصة تؤدي للسفن أو للبضائع مثل تزويدها برفاسات القطر والناقلات ( موانين ) والروافع وقائد السفن .

د - رسوم تخزين البضائع في المستودعات أو المناير المكشوفة .

هـ - الدخل من ايجارات المخازن والمكاتب وباقي الابنية أو الاراضي التي تحت ادارة سلطة الميناء .

و - إيرادات أخرى متنوعة .

## العجز السنوي

٥ - تستعمل جميع إيرادات الميناء لتنظيم مصاريف الميناء العادية ، وفي حالة ما اذا وجد عجز بالنسبة للتفقات العادية المقدره سينطى بإعادة مالية من الدولة وستوضح المخصصات اللازمة لهذا الامر في ميزانية الميناء وميزانية الدولة وفي حالة تبين أن هذه المخصصات غير كافية في بحر السنة المالية يجب على سلطة الميناء أن تقدم الى مجلس الوزراء ميزانية اضافية وتطلب مخصصات اضافية على أن لا تتخذ أية اجراءات الا بعد موافقة مجلس الوزراء النهائية على المخصصات الاضافية ، وفي حالة زيادة الإيرادات على التفقات فإن هذه الزيادة ستستعمل لتنظيم التفقات التي دفعها الدولة لسلطة ميناء العقبة في السنين السابقة .

٦ - إن المخصصات السنوية التي ستدفعها الدولة لسد عجز الميزانية العادية ستدفع لسلطة الميناء من قبل وزير المالية بموجب طلب كتابي من سلطة الميناء على اربعة اقساط تدفع مقدماً في الأيام الأولى من كل ربع سنة . وإذا ثبت أن العجز الحقيقي السنوي كان أقل من المخصصات فإن الرصيد الفائض سيرتجع ثانية لوزير المالية .

## ٧ - تغييرات في الميزانية

سلطة الميناء الحق في أن تجري تعديلات لا تزيد عن مائة دينار في كل بند لكل سنة مالية بحيث لا تزيد في قيمة العجز أو مخصصات الحكومة . وسيخطر وزير المالية بإضاح بمثل هذه التغييرات . أما التعديلات التي تزيد على المائة دينار في أي بند للسنة المالية فيجب أن تقرن بموافقة مجلس الوزراء قبل اجراء التعديل .

## ٨ - ايداع الاموال

تودع اموال سلطة الميناء في احد البنوك في الاردن ويتم السحب بناء على توقيع الموظفين المخول لهم ذلك من قبل سلطة الميناء .

## ٩ - تدقيق الحسابات

تكون حسابات سلطة الميناء خاضعة الى تدقيق ربع سنوي دوري يقوم به احد اعضاء السلطة وموظف كبير او من قبل مؤسسة لتدقيق الحسابات تسب وتعين من قبل دولة رئيس الوزراء او من قبل ديوان المحاسبة .

## ١٠ - مسك الدفاتر

ستعمل سلطة الميناء طريقة مناسبة لمسك الدفاتر والمحاسبة بعد موافقة معالي وزير المالية عليها .

## ١١ - نفقات فوق العادة

إن الاموال الضرورية للأعمال فوق العادة لتوسيع الميناء والمنشآت الجديدة والتحسينات العامة ستخصص في ميزانية الدولة العامة وفقاً للمادة السابعة من قانون ميناء العقبة وستقدم سلطة الميناء كل سنة الى مجلس الوزراء تقديرات تكاليف تحسين الميناء مع تقرير تام للتفقات مع طلب لمخصصات التفقات فوق العادة .

١٢ - إن الاموال المخصصة للتفقات فوق العادة لتحسين الميناء ستدفع لسلطة ميناء العقبة بموجب احتياجاتها ويمكن استعمالها لذلك الغرض فقط .

١٣ - إن صرف اموال التفقات فوق العادة ستكون خاضعة لنفس نظام التدقيق المطبق على التفقات العادية .

## ١٤ - القروض

ويمكن لسلطة الميناء بموافقة مجلس الوزراء أن تطلب قروناً لتوسيع الميناء على أن تسدد هذه القروض من إيراد الميناء . إن جميع شروط هذه القروض يجب أن تقرن بموافقة وزير المالية ومجلس الوزراء .

١٥ - ستقدم سلطة الميناء الى مجلس الوزراء قبل ثلاثة اشهر من انتهاء كل سنة مالية تقريراً أو نشرة عن المصروفات الفعلية والواردات لتلك السنة .

## ١٦ - التقارير

ستقدم سلطة الميناء الى مجلس الوزراء خلال ثلاثة اشهر من انتهاء كل سنة مالية تقريراً مدققاً عن ( ١ ) التفقات والإيرادات العادية للسنة المالية الماضية ( ٢ ) التفقات فوق العادة لتحسين وتوسيع الميناء .

١٩٥٣/٨/٢٧

سليمان عبد الرزاق طوقان      عبد الحليم النمر      ابراهيم هاشم

وزير المعارف      وزير المالية      نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة      رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
احمد طوقان      سليمان سكر      ( . . . )      فوزي الملقى

وزير الخارجية والقائم بأعمال قاضي القضاة      وزير الزراعة      وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير      وزير التجارة  
حسين فخري الخالدي      حكمت المصري      ( . . . )      انطاس حنايا

وزير الداخلية      وزير الصحة والشؤون الاجتماعية      وزير العدل والمواصلات      شفيق رشيدات

يوجت التلوي

هذه من المخطوطات

## ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ .  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٨/١٩٥٣ .  
توافق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على النظام الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى أنظمة الدولة :

## نظام رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٥٣

استناداً للفقرة ( ٦ - أ ) من قانون ميناء العقبة المؤرخ في ١٦ حزيران ١٩٥٢ اصدرت ساعة ميناء العقبة النظام التالي رقم ( ٤ ) المتعلق بالمشتريات وتجهيزات الاعمال الخاصة بالسلطة .

## المشتريات وتجهيزات الاعمال

- ١ - وفقاً للبند أ ، ج ، د ، هـ ، من الفقرة السادسة من قانون ميناء العقبة ستؤول سلطة ميناء العقبة مسؤولية شراء البضائع واللازم الضرورية لتحسين الميناء والادارة الحالية واجراء تجهيزات الاعمال ضمن حدود مخصصات الميزانية ومخصصات الحكومة .
- ٢ - المشتريات والتجهيزات التي لا تزيد قيمتها عن الخمسين ديناراً ستقرن بموافقة رئيس أو مدير سلطة الميناء التي له الحق في ان يعطي هذه الصلاحية لاحد المواطنين الكبار في السلطة أو الادارة .
- ٣ - المشتريات والتجهيزات التي تزيد عن الخمسين ديناراً يجب ان تقرر بموافقة سلطة الميناء بناء على توصية لجان عمل خاصة تشكل من قبل السلطة بحضور مندوب عن وزارة المالية وأمر من مجلس الاعمال ان كانت الأموال مقدمة من المجلس المذكور . ان لجان المطامير ستختار المطامير وتقدم توصياتها على اساس المطامير العامة أو المقتصرة أو أية طريقة أخرى ترتبها مناسبة لسلطة الميناء في حالة منتهية . ان حالة المشتريات " اذلة أو شراء الادوات المستعملة الخ .

١٩٥٣/٨/٢٧

سليمان عبد الرزاق طوقان نائب الخليفة الشمر ابراهيم هاشم

وزير المعارف	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
احمد طوقان	سليمان سكر	سعيد المفتي	فوزي الملقى
وزير الخارجية والقائم باعمال قاضي القضاة بالوكالة	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير	وزير التجارة
احمد طوقان	حكمت المصري	انور الخليل	انطاس خاتيا
وزير الداخلية	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير العدلية والمواصلات	
يحيى التلهوني	مصطفى خليفة	شفيق رشيدات	

## نظام رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٥٣

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بموجب الفقرة ( ط ) من المادة ( ١٩ ) من قانون أمراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ والمادة ( ٣ ) من القانون رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٣٩ أضح النظام التالي موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :-  
تعفى الحيوانات والمواد والمنتجات الحيوانية من دفع رسوم البيطرة المعمول فيها بموجب النظام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٢ المنشور في العدد ( ١١٥ ) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٢ في الحالات التالية :-

١ - اذا كانت لأحدى المصالح الحكومية أو البلدية أو المجالس المحلية .

٢ - اذا كانت لقرابات الدولة المحلية .

- ٣ - اذا كانت لأحدى المفوضيات الاجنية شريطة المعاملة بالمثل .
- ٤ - اذا كانت لشركة بترول العراق أو مجلس الاعمار أو النقطة الرابعة أو وكالة غوث اللاجئين .
- ٥ - اذا كانت لأحدى المؤسسات الخيرية المعترف بها في الاردن .

١٩٥٣/٩/١٧

وزير الزراعة  
حكمت المصري

## قرار رقم ( ٧ ) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ١٩٥٣/٩/٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٣/٧/٢١ رقم ٥٣٦٨/٤٤/٩ للنظر في تفسير احكام الفقرة ( ط ) من المادة ( ١٩ ) من قانون امراض الحيوانات، ويان ما اذا كانت هذه الفقرة تجوز لوزير الزراعة اصدار نظام للاعفاء من رسوم البيطرة في حالات خاصة أم انها لا تجوز له ذلك .  
وبعد الاطلاع على كتاب معالي رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٦ وعلى قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ والنظام رقم ١ لسنة ١٩٥٢ والمداولة تبين :

ان الفقرة ( ط ) من المادة ( ١٩ ) من قانون امراض الحيوانات اجازت لوزير الزراعة ان يصدر أنظمة فيما يتعلق بتعيين رسوم فحص الحيوانات وتلقيحها وتنظيفها الخ ... كما اجازت له ان يعدل هذه الأنظمة أو يأنهيا ولم نجد في القانون ذاته أي نص يجعل استثناء هذه الرسوم أمراً الزائياً في كافة الاحوال دون استثناء . انما اقتصر النص على اعطاء الوزير حق تعيين الرسوم عن الخدمات الوارد ذكرها في الفقرة ( ط ) المشار اليها .

وحيث ان حق الوزير في تعديل الأنظمة التي يضعها لهذا الغرض أو إلغاؤها هو حق مطلق فانه بذلك بمقتضاها صلاحية تغيير أو تعديل تلك الأنظمة كأياً أو جزئياً كما انه يملك حق استثناء بعض الحالات من الرسوم التي يضعها .  
لهذا نقرر ان النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ موضوع هذا التفسير لا يخالف احكام قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ وان يوزير الزراعة لم يجاوز صلاحية في اصداره .

صدر ١٩٥٣/٩/٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مدير البيطرة	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
كمال الظاهر	نجيب الرشيدان	الياس الحوري	موسى السكات	علي سمار

## قرار رقم ( ٨ ) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ١٩٥٣/٩/٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٣/٨/٥ رقم ٥٨١٩/١٠/٢١٠ للنظر في تفسير احكام المادة ( ١٥ ) من قانون تنظيم الجهاز الحكومي رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٣ ويان ما اذا كان رئيس ديوان المحاسبة يملك صلاحية الوزير في منح الموظف اجازة الى ان يفصل في امره وفقاً لاحكام هذا القانون أم لا .  
وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء المشار اليه وعلى قانون تنظيم الجهاز الحكومي وقانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمداولة في الامر تبين :



# الجمهورية الاردنية المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الخميس ٢٩ محرم سنة ١٣٧٣ الموافق ٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٣

ملحق رقم ١ للدرد ١١٥٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٧٣ الموافق ١٦ أيلول سنة ١٩٥٣

الفرسي

القيام بأعمال الوكالة	٥٥٦
الموظفون	٥٦٠ - ٥٥٦
نمي	٥٦٠
لجنة تنظيم الجهاز الحكومي	٥٦٠
الناء امتياز شركة كهرباء فلسطين المحدودة ( روتبرغ )	٥٦١ - ٥٦٠
الاستهلاك	٥٦٣ - ٥٦١
الجنسية الأردنية	٥٦٤
امر دفاع رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٥٣	٥٦٤
تطبيق قانون المجالس المحلية	٥٦٩ - ٥٦٤
تطبيق قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩	٥٦٩
خلاصة ميزانية مجلس قلبية المحلي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤	٥٧١ - ٥٧٠
اعلان رقم ١٩٥٣/٤ « صادر عن وزارة المواصلات - الطيران المدني »	٥٧١
اعلان رقم ١٩٥٣/٥ « صادر عن وزارة المواصلات - الطيران المدني »	٥٧٢
الاطباء	٥٧٢
الصيداة	٥٧٣
جدول الامراض السارية	٥٧٣ - ٥٧٤
الاعلانات	٥٧٨ - ٥٧٤

٦٥٨

المطبعة الوطنية - عمان

١ - ان المادة السابعة من قانون ديوان المحاسبة اعطت رئيس ديوان المحاسبة صلاحيات الوزير في تنظيم الديوان وإدارة أعماله وفق تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وحالتهم على التقاعد ومنحهم الاجازات الخ ...

٢ - ان المادة ( ١٥ ) من قانون تنظيم الجهاز الحكومي اعطت للوزير المختص حق منح الموظف اجازة الى ان يفصل في أمره وفقاً لاحكام هذا القانون . واننا نرى ان عبارة ( الوزير المختص ) الواردة في المادة ( ١٥ ) من قانون تنظيم الجهاز الحكومي يجب ان تقرأ على ضوء احكام المادة السابعة من قانون ديوان المحاسبة التي وضعت رئيس ديوان المحاسبة في موضع الوزير فيما يختص بمنح الاجازات لموظفي دائرته .

ولهذا نقرر ان رئيس ديوان المحاسبة هو صاحب الحق في منح موظفي دائرته الاجازة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم الجهاز الحكومي .

صدر ١٩٥٣/٩/٥

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
مساعد رئيس ديوان المحاسبة	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
( ١٠٠ )	نجيب الرشدان	الياس الخوري	موسى الساكت	علي مسار

## قرار رقم ( ٩ ) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٣/٨/٢٥ رقم ٦٢١٥/١١/١٤/١٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في تفسير احكام ذيل المادة ٤٣ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ ويان من هو الشخص المكلف بدفع الرسوم الجمركية عن البضاعة المستوردة والمفاعة من الرسوم اذا يمت هذه البضاعة أو جرى التصرف بها بصورة اخرى .

وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء المشار اليه والمخايرت المربوطة به وعلى قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ والمذكرة تبين :

ان ذيل المادة ٤٣ من قانون الجمارك والمكوس نصت على انه ( اذا يمت كافة البضائع المستوردة والمفاعة من الرسوم بمقتضى احكام هذه المادة او جرى تصريفها بصورة اخرى فيستوفى عنها عين الرسوم التي كان يجب استيفاؤها فيما لو استوردت هذه البضائع من قبل صاحبها الجديد بالتاريخ الذي تم فيه ذلك البيع أو التصرف ، وتدفع هذه الرسوم من قبل الشخص الذي يبيع البضاعة او الذي يصرفها ) وهذا النص صريح في ان الشخص المكلف قانوناً بدفع الرسوم الجمركية عن البضاعة ( المستوردة والمفاعة من الرسوم ) اذا يمت او جرى التصرف فيها بصورة اخرى هو ذات الشخص الذي استوردت البضاعة لحسابه لا الشخص الذي تنتقل اليه نتيجة هذا البيع أو التصرف وذلك دون اي استثناء .

وبما ان الفقرة ٣ من المادة ١٢٣ من الدستور قد نصت على ان هذا الديوان انما يصدر قراره في تفسير المسألة المعروضة عليه اذا رأى انها جديرة باصدار قرار بشأنها .

فاننا بالنسبة لصراحة النص المطلوب تفسيره لا نرى فيه اي غموض يستلزم التفسير .

صدر ١٩٥٣/٩/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
وكيل وزارة التجارة	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
محمد عودة القرعان	نجيب الرشدان	الياس الخوري	موسى الساكت	علي مسار

هذا من المذكرات

## القيام بأعمال الوكالة

لمناسبة سفر أصحاب المعالي السادة سليمان السكر وأنور الخطيب وحكمت المصري وزراء المالية والاقتصاد والزراعة إلى العراق بمهمة رسمية ، وافقت هيئة النيابة الموقرة على ما يلي : -

- ١ - يتولى معالي السيد أحمد طوقان وزير المعارف أعمال وزارة المالية بالوكالة .
- ٢ - يتولى معالي السيد أنستاس حنايا وزير التجارة أعمال وزارة الاقتصاد والانشاء بالوكالة .
- ٣ - يتولى معالي السيد بهجت التلهوني وزير الداخلية أعمال وزارة الزراعة بالوكالة .

## الموظفون

أ - وافقت هيئة النيابة الموقرة على قرار المجلس القضائي المتضمن ما يلي : -

- ١ - ترفيع عضو محكمة الاستئناف السيد سامي شمس الدين الى الدرجة الاولى .
- ٢ - ترفيع مساعد النائب العام السيد هاني خير الى الدرجة الخامسة .
- ٣ - ترفيع قاضي صلح اربيد السيد ابراهيم الحجازين الى الدرجة الخامسة .
- ٤ - ترفيع مدعي عام اربيد السيد رفعت شموط الى الدرجة الخامسة .
- ٥ - ترفيع قاضي صلح جرش السيد عادل المدانات الى الدرجة الخامسة .
- ٦ - ترفيع مدعي عام جنين السيد تيسير كتمان الى الدرجة الخامسة .
- ٧ - ترفيع مدعي عام نابلس السيد مصطفى الدباغ الى الدرجة الخامسة ونقله عضواً لمحكمة بداية الخليل .
- ٨ - ترفيع قاضي صلح نابلس السيد وصفي المصري الى الدرجة الخامسة .
- ٩ - ترفيع مدعي عام رام الله السيد أمين حسن الى الدرجة السادسة .
- ١٠ - ترفيع مدعي عام القدس السيد استاوري دعدوش الى الدرجة السادسة .
- ١١ - ترفيع مساعد النائب العام السيد عدنان تديم صلاح الى الدرجة السادسة ونقله مدعياً عاماً للسلط .
- ١٢ - نقل قاضي صلح نابلس السيد عدي البيطار مدعياً عاماً في نابلس .
- ١٣ - نقل مساعد النائب العام السيد ابراهيم الشرايري عضواً في محكمة بداية السلط .
- ١٤ - نقل مدعي عام السلط السيد خليل السلواني عضواً في محكمة بداية الكرك وترفعه الى الدرجة الخامسة .
- ١٥ - تعتبر الترفيعات من تاريخ ١٦/٨/١٩٥٣ .
- ١٦ - تعتبر التنقلات من تاريخ ١٠/٩/١٩٥٣ .
- ٥ - وافقت هيئة النيابة الموقرة على ما يلي : -

- ١ - تعيين معالي السيد سليمان التابلسي سفيراً للمملكة الاردنية الهاشمية في لندن من الدرجة الاولى .
- ٢ - نقل السيد عبد المنعم الرفاعي الوزير الاردني المفوض في إيران سفيراً لواشنطن بدرجة وراتبه الحاليين .
- ٣ - نقل السيد يوسف ميكل القائم بأعمال السفارة في واشنطن الى وظيفة رئيس لجنة الهدنة المشتركة بدرجة وراتبه الحاليين .
- ٤ - تعيين الشريف حسين ناصر وزيراً مفوضاً في مدريد من الدرجة الاولى .
- ٥ - انهاء خدمة الشريف عبد المجيد حيدر السفير الاردني في باريس .

- ٦ - نقل السيد عيسى البندك الوزير المفوض في مدريد الى عمان .
- ٧ - تعيين الدكتور السيد سالم فرحان الدحايرة لوظيفة طبيب في الحكومة من الدرجة الرابعة .
- ٨ - ترفيع الكاتب السيد خليل الدباس الى الدرجة السادسة من تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ .
- ٩ - ترفيع السيد كلل وهبه رئيس ديوان وزارة الزراعة الى الدرجة الخامسة من تاريخ ٨/٨/١٩٥٣ .
- ١٠ - ترفيع السيد خليل اللوباني الى الدرجة السادسة ونقله لوظيفة مفتش زراعة من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١١ - ترفيع المدقق السيد تاج الدين الشريفي الى الدرجة الخامسة من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١٢ - ترفيع المدقق السيد محمد صالح جلوق الى الدرجة السادسة من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١٣ - ترفيع المدقق السيد فيصل الرفاعي الى الدرجة السادسة من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١٤ - ترفيع المدقق السيد مختار غالب الى الدرجة السادسة من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١٥ - ترفيع المدقق السيد محمد الشيول الى الدرجة السادسة من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١٦ - تعيين فضيلة الشيخ جمعه الداودي رئيس كتاب محكمة عمان الشرعية قاضياً لمحكمة الكورة الشرعية وترفعه الى الدرجة السادسة من تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ .
- ١٧ - ترفيع السيد يوسف الكوايت الى الدرجة السادسة ونقله لوظيفة سكرتير مجلس الاعمار من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١٨ - ترفيع كل من السادة فرح المدانات واسير الزريقات ومحمد علي السيد الموظفين في وزارة المالية الى الدرجة السادسة من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ١٩ - قبول استقالة طبيب الحكومة الدكتور عبد الحميد الادهم من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ٢٠ - قبول استقالة طبيب الحكومة الدكتور حمدي التاجي من تاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .
- ٢١ - اعتبار تاريخ قبول استقالة الدكتور رشيد الطبري من ١٦/٧/١٩٥٣ بدلاً من ١٠/٧/١٩٥٣ .
- ٢٢ - اعتبار انفصال طبيب دير أبي سعيد الدكتور بديع أمين الدين من الخدمة من تاريخ ٨/٨/١٩٥٣ بدلاً من ٨/٨/١٩٥٣ .

ب - وافق دولة رئيس الوزراء على ما يلي : -

- ١ - قبول استقالة الكاتب في ديوان الرئاسة السيد مروان ابراهيم من تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ .
- ٢ - نقل الكاتب في دائرة الطيران المدني السيد زيد مثقال الفايز الى ديوان رئاسة الوزراء بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ .

ج - وافق معالي وزير المالية على ما يلي : -

١ - ترفيع الموظفين المينة أسماؤهم تالياً الى الدرجة السابعة : -

- ١ - السيد ابراهيم التاجي الفاروقي
- ٢ - السيد عبد القادر السمان
- ٣ - السيد عادل الشرايري
- ٤ - السيد حنا قاقش
- ٥ - السيد محمد شمسي خير
- ٦ - السيد جريس فاخوري
- ٧ - السيد سليمان الذياب
- ٨ - السيد نجيب الخوري
- ٩ - السيد انطون بندك
- ١٠ - السيد سليمان توفيق ايوب
- ١١ - السيد اسكندر فطلس

هكذا من أمهات



٢ - ترفيع الموظفين المبينة اسمائهم تالياً الى الدرجة الثامنة :-

- ١ - السيد يعقوب عماري
- ٢ - السيد جميل عباسي
- ٣ - السيد محمد سليم رمضان
- ٤ - السيد اكرم الداوودي
- ٥ - السيد يعقوب حداد
- ٦ - السيد صالح غراية
- ٧ - السيد زكي هويشل الشوارب
- ٨ - السيد سامي نجار
- ٩ - السيد فلاح هواور
- ١٠ - السيد كايد الصالح
- ١١ - السيد عواد السلامة
- ١٢ - السيد جميل عبيد الله
- ١٣ - السيد جمال الرفيدي
- ١٤ - السيد عادل الدقاق
- ١٥ - السيد يوسف الصفدي

٣ - ترفيع الموظفين المبينة اسمائهم تالياً الى الدرجة التاسعة :-

- ١ - السيد خليل يروتي
- ٢ - السيد يوسف السمود
- ٣ - السيد محمد علي القريوني
- ٤ - السيد كمال المعشر
- ٥ - السيد رجا السامري

٤ - تصنيف السيد ميشيل بطماني في الدرجة التاسعة .

٥ - تصنيف الموظفين المبينة اسمائهم تالياً في الدرجة العاشرة :-

- ١ - السيد جمال عويس
- ٢ - السيد يوسف كليس
- ٣ - السيد فريخ شحاتيت
- ٤ - السيد حكمت رشيد
- ٥ - السيد نايل عيسى دبابنه

٦ - تعتبر هذه الترفيعات والتصنيفات نافذة المفعول من تاريخ ١٩٥٣/٩/١ .

د - وافق معالي وزير المعارف على ما يلي :-

- ١ - تعيين السيد خالد محمد نمر ابراهيم معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٢ - تعيين السيد داود يواكيم كيراكوز معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٣ - تعيين السيد فؤاد اطون سلمان معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٤ - تعيين السيد منصور صلاح جاد الله معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٥ - تعيين الأئمة سهام جميل السلي معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٦ - تعيين الأئمة ماري نخله غيو معلماً من الدرجة العاشرة .

٧ - تعيين السيد نيه بولس جغب معلماً من الدرجة العاشرة .

٨ - قبول استقالة المعلم السيد زهير عنتاوي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٩ - قبول استقالة المعلم السيد كامل دياب من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١٠ - قبول استقالة المعلم السيد حسان عبد الهادي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١١ - قبول استقالة المعلم السيد خالد خريس من تاريخ ١٩٥٣/٩/١٥ .

١٢ - قبول استقالة المعلم السيد حسن حسني بدوان من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١٣ - قبول استقالة المعلم السيد محمد عكاشة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١٤ - قبول استقالة المعلم السيد سعيد علي صالح من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١٥ - اعتبار المعلم السيد عبد الكريم عبد الله التايه فاقداً وظيفته من تاريخ ١٩٥٣/٩/١ .

١٦ - قبول استقالة المعلم السيد محمد عبد الرحيم جردانة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١٧ - قبول استقالة المعلم السيد مدحت كنعان من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١٨ - قبول استقالة المعلم السيد هشام اديب الحجاوي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

١٩ - قبول استقالة المعلم السيد سامي الاشهب من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢٠ - قبول استقالة المعلم السيد يونس السوقي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢١ - قبول استقالة المعلم السيد خالد صلاح من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢٢ - قبول استقالة المعلم السيد معاوية حسن الخالدي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢٣ - الاستثناء عن خدمة المعلم السيد فحفي عبد الحفيظ ابو التين من تاريخ ١٩٥٣/٩/٣٠ .

٢٤ - قبول استقالة المعلم السيد عدنان علي حامد الملكاوي من تاريخ ١٩٥٣/٩/٢٠ .

٢٥ - قبول استقالة المعلم السيد فخري ابراهيم الحزينة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢٦ - قبول استقالة المعلمة الأئمة نجلاء النابلسي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢٧ - قبول استقالة المعلمة الأئمة امينة الكاظمي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢٨ - قبول استقالة المعلمة الأئمة جولييت مغنم من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٢٩ - قبول استقالة المعلمة الأئمة سامية النعمري من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣٠ - قبول استقالة المعلمة الأئمة نائلة حفطي كنعان من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣١ - قبول استقالة المعلمة الأئمة مديحة المدفني من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣٢ - قبول استقالة المعلمة الأئمة شهيرة زعير من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣٣ - قبول استقالة المعلمة الأئمة روضة واثق من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣٤ - قبول استقالة المعلمة الأئمة ريموند حسن المفتي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣٥ - قبول استقالة المعلمة الأئمة صابره النابلسي من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣٦ - قبول استقالة المعلمة الأئمة رفاة النصين من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

هـ - وافق معالي وزير التجارة على تعيين السيد كامل محمد عيسى لوظيفة مأمور جمرك من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٩/١٦ .

و - وافق معالي وزير الخارجية على ترفيع السيد درويش الشامي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٣/٨/١ .

ز - وافق معالي وزير الصحة على ما يلي :-

١ - تعيين السيد وديع عبد الرحمن زيد الكيلاني لوظيفة مساعد صيدلي من الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/٩/١ .

٢ - تعيين السيد أحمد رمضان حماد لوظيفة ممرض من الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٣ - ترفيع الممرضة الأئمة مرغريت فاخوري الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

هذا من الأعمال

- ٤ - تصنيف الممرض السيد برهان الجعيري في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
٥ - تصنيف الممرض السيد ادمون سركيان في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
ح - وافق معالي وزير المواصلات على ما يلي :

- ١ - ترفيع السيد سالم الفلاح الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٣/٩/١ .  
٢ - ترفيع السيد جميل مسمار الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
٣ - ترفيع السيد اميل غندور الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
٤ - ترفيع السيد حسان الطيبي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
٥ - ترفيع السيد شاكر العزب الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
٦ - تصنيف المساح السيد رضوان العلي في الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٣/٩/١ .  
٧ - قبول استقالة السيد فريز عيد فاخوري من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
ط - وافق معالي وزير الداخلية على ما يلي :

- ١ - تعيين السيد ناصر الفضل لوظيفة مأمور جوازات من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
٢ - قبول استقالة مأمور الجوازات السيد سمير رمضان من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

### نعي

يعني دولة رئيس الوزراء بمزيد الاسف وفاة الموظف في دائرة البرق والبريد السيد احمد السعيد المتوفي بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٤ .

### لجنة تنظيم الجهاز الحكومي

قررت لجنة تنظيم الجهاز الحكومي لوظفي الصنف الثاني مايلي :

- ١ - تنزيل درجة مأمور الجمرك السيد توفيق السلايلة من التاسعة الى احدى مروط الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .  
٢ - تنزيل درجة مأمور الجمرك السيد منير جنتك من العاشرة الى وظيفة غير مصنفة .

### الغاء امتياز شركة كهرباء فلسطين المحدودة ( روتنبرغ )

وافقت هيئة النيابة الموقرة على القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٣/٨/٣١ ورقم ٤٤٦ متضمنا الغاء امتياز شركة كهرباء فلسطين المحدودة ( روتنبرغ ) وهذا نصه :

بعد أن اطلع مجلس الوزراء على الاخطار الذي وجهه السادة ( كاهيل ، جوردن ، وذاخري ، وريندل ) من نيويورك باعتبارهم وكلاء شركة كهرباء فلسطين المحدودة ( روتنبرغ ) بواسطة الوزير الاردني المفوض في بيروت بوصفه العضو المنتخب للحكومة الاردنية في المجلس الاستشاري الاعلى لوكالة الفوت ، وبعد ان درس البيانات التي ابداهها معالي وزير العدلية بكتابه رقم ش ٤٧٤٣/٣٧١ تاريخ ١٩٥٣/٨/٢٩ حول امتياز هذه الشركة قرر - بالنسبة لما تضمنه القانون الدولي من نصوص اشار اليها معالي

الوزير المشار اليه في كتابه السالف الذكر - تأييد وجهة النظر التي ابدتها وزارة المدلية في الموضوع والغاء امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية ، وابلاغ ذلك الى من ينه الامر في الموضوع وتقديم هذا القرار الى هيئة النيابة الموقرة لتصديقه .

١٩٥٣/٨/٣١

سليمان عبد الرزاق طوقان عبد الحليم النمر ابراهيم هاشم

وزير المعارف	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
احمد طوقان	سليمان سكر	( غائب )	فوزي الملقى
وزير الخارجية والقائم باعمال قاضي القضاة	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد والانشاء والتمير	وزير التجارة
حسين فخري الخالدي	حكمت المصري	( غائب )	انطاس حنايا
وزير الداخلية	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير المدلية والمواصلات	
بهجت التلهوني	مصطفى خليفة	شفيق رشيدات	

الاستملاك

٥ وافقت هيئة النيابة الموقرة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٥ تاريخ ١٩٥٣/٨/٣١ المتضمن ما يلي :  
١ - اعتبار استملاك قطع الاراضي المبينة اوصافها ومساحتها وارقالها واسماء اصحابها في ادناه استملاكاً مطبقاً لدجها في السمة المقررة للشوارع العامة في مدينة اربد وفق المخططات ذات الارقات ( ١٠٩ و ١٠٨ و ١٠٧ و ١٠٦ و ١٠٥ و ١٠٤ و ٧٩ و ٥٠ )  
١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ و ١٢٦ ) المنظمة لهذه الغاية مشروعا للنفذ للعام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

الاسم	القطعة	المحوض ورقمه	المساحة المزمع استملاكها متر مربع
السيد خالد الاحمد المصلح	٢٤٧	المعترض الشرقي رقم ١٥	٦٤/٥٠
السيد مصطفى بن عبد النفور الحاج سالم	٢٩٨	المسبغانية الجنوبية رقم ١١	٨٣
ذياب ومذيب ابناء عبد الله الجوده	٤٤٤	المسبغانية الجنوبية رقم ١١	٥٢١/٥٠
احمد وابراهيم ابناء محمد ابراهيم الخطيب		مستاة من السوية	٩٠
محمد سعيد آغا سعدون	٧٨	وراء التل رقم ٤	٢٨٦
محمد الابراهيم عنبده	٧٩٧	البلد رقم ٨	٨٤
نهار وزايد ابناء مطلق الزمام	٧٥	المسبغانية الجنوبية رقم ١١	١٠٩
السيدة هدلة بنت توفيق الرجال	٩١٩	البلد رقم ٨	٢٠٥
مصطفى وبدي ابناء عبدالله الجوده	٣٤٨	المسبغانية الجنوبية رقم ١١	٢٥
السيد رشيد العايد حجازي	٢٢٧	المعترض الشرقي رقم ١٥	١/٢١٢
السيد سليمان ابراهيم الشار	٤٠١	المسبغانية الجنوبية رقم ١١	١٠٨
السيد شفيق الفيزان الشرايري	٣٩٢	المعترض الغربي رقم ١٦	١٣٥
السيد خليل ابراهيم الخوري وسالم الفرخان	٢٧٩	المسبغانية الجنوبية رقم ١١	١٦٧
الحاج عبد الله الجوده	٤١١	المسبغانية الجنوبية رقم ١١	٢٦٩

هذا من أصل



٢ - اعتبار استملاك قطعة أرض مساحتها ( ١٨٣١ ) متراً مربعاً في مدينة القدس من وقف المرحوم الشيخ محمد الخليلي لتخصيصها سوقاً بلدياً عاماً لبيع الخضار استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٥ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٢ بالاستناد الى الفقرة الاولى من المادة ١٢ من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ الموافقة على ما يلي :-

١ - حيازة ما مساحته ( ١٨٠ ) دونماً و ٨٨٠ متراً مربعاً من القسائم رقم ( ١ الى ٦٤ ) من القطعة ( طبيعي رقم ٧ ) من موقع خلة عبيد من أراضي قرية الرام - قضاء القدس التي تقرر اعتبار استملاكها استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بموجب الفقرة الاولى من القرار رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٦ حيازة فورية واستلامها حالاً دون التقيد بالمراسم المنصوص عليها في المواد ( ٦٥ و ٩٥ ) من قانون الاستملاك .

٢ - حيازة كامل القطعة رقم ٦٥ من حوض اللويذة الوسطاني رقم ١٤ من حوض مدينة عمان والتي تقرر اعتبار استملاكها استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بمقتضى الفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٦ حيازة فورية واستلامها حالاً دون التقيد بالمراسم المنصوص عليها في المواد ( ٦٥ و ٩٥ ) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

### اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (أ) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لأصدار القرار اللازم باعتبار استملاك قطع الأراضي المبنية مساحتها واسماء اصحابها أدناه كما هي مبينة في غنط الاستملاك رقم ١٥/٧١٤ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٣ بنية استعمالها مقبرة لدفن موتى المسلمين في موقع وادي حنكيين من منطقة محطة عمان مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك السالف الذكر .

١٩٥٣/٩/١٧

امانة العاصمة - عمان

رقم القطعة	س	المساحة متر مربع	اسم صاحب الأرض
٤		٢٧٨٦٠	خلودة بنت الحاج أدريس خورما
٥		٢٣٦١١	يعقوب علي بور معاش
٥٣		١٦٨٩١	احمد حسن البطار رجب عمر حسن البطار
٤٩		١٢٨٨٣	إبراهيم صوفار خورما داود صوفار خورما محمود موسى خورما
٤٧		١٧٥٠	كيخان بنت اسحاق الخطيب
١٣٨		٥٢٧	امينة بنت موسى تامين
١٤١		٢٧٢٩٠	امينة بنت موسى تامين

### اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (أ) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لأصدار القرار اللازم باعتبار استملاك الأراضي المبنية مساحتها ومواقعها واسماء اصحابها أدناه بنية دمجها في السعة المبنية لبعض الشوارع العامة في مدينة عمان كما تقتضي بذلك غنطاتها العامة المصدرة مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك السالف الذكر .

المساحة المطلوب استملاكها متر مربع	رقم القطعة	غنط الاستملاك رقمه تاريخه	الموقع	اسم صاحب الأرض
٩٨٢	١٦٥			السادة قمرى عرفات حليوني وشركاه
١١٥٧	٣٠٣			السيد نوير سليم النبر
١١٠٢	٣٢١			السيد جميل مختار قعوار
٥٨٤	٣١٧			السيدة كيجان بنت اسحاق الخطيب وشركاتها
٢٦٨	٣١٨			السيدة كيجان بنت اسحاق الخطيب وشركاتها
١٣٥٣	١٣			السيد احمد الياس باكير خورما
١١٦٥	١٥	١٥/٧٢٣ ٩٥٣/٩/١٥	جبل الحسين	السيد عبدالرحمن غريب
٤٣١	٣٥١			السيد فايز عيسى حداد
٨٥١	٢٢٨			السيد محمد جلال المفاح وشركاه
١١٧١	٢٢٩			السيد الياس خورما
١٥٩١	٣٨٢			المنصور نعمة السمعان
١٦٦٨	٢١٢			اوجيني بنت خليل التاحمي وشركاتها
٨٨٩	٣٨١			رهينة الفرير
١١٨٥	٢٨	١٥/٧٣٤ ٩٥٣/٩/١٩	جبل الاويدة	السيد عورت مصطفى حلي

١٩٥٣/٩/٢٤

امانة العاصمة - عمان

### اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

عملاً بأحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم الى مجلس الوزراء طلباً بقصد اصدار قرار بأن مشروع - استملاك كامل القطعتين رقم ٧٢ و ٧٣ وما مساحته ( ٥٤٥ ) متراً مربعاً من القطعة رقم ٧١ وما مساحته دونماً واحداً و ( ٣٨١ ) متراً مربعاً من القطعة رقم ٧٥ وما مساحته دونماً واحداً و ٢٨١ متراً مربعاً من القطعة رقم ٨١ من حوض اللويذة الوسطاني رقم ( ١٤ ) من أراضي مدينة عمان استملاكاً مطلقاً بقصد توسيع مشاغل وزارة الأشغال العامة هو مشروع للنفعة العامة بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير الأراضي والمساحة

ج . ف . ولبول

هكذا من المصلحة

## الجنسية الاردنية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :-

- ١ - منح كل من سرك عيد ديان من التابعة المراقبة وارسين ميناك شركريان من التابعة التركية الجنسية الاردنية بالتجنس.
- ٢ - اعتبار كل من الأنسة ندى خليل بيدس وغانية ملحم فاقدة جنسيتها الاردنية لاكتساب الاولى الجنسية اللبنانية والثانية الجنسية السعودية بحكم الزواج.

## أمر دفاع رقم (١٩) لسنة ١٩٥٣

صادر بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :-

- ١ - يمنع منعاً باتاً تحت طائلة المصادرة استيراد القمح والشعير والطحين الى المملكة الاردنية الهاشمية.
- ٢ - يسمح بتصدير جميع انواع القطاني ( الدس ، الكرسة ، الفول ، الحمص ، الجلبانة ، اليبقا ) دون حاجة للحصول على رخصة من وزارة التجارة.
- ٣ - يستثنى من ذلك ما تقتضيه المصلحة العامة نتيجة للاتفاقيات التي تربط بين المملكة الاردنية الهاشمية مع وكالة الاغاثة لتأمين استهلاك اللاجئين.
- ٤ - يسري مفعول هذا الأمر اعتباراً من ١٩٥٣/٩/٢٢.

رئيس الوزراء  
فوزي الملقى

## قانون المجالس المحلية

مرسوم صادر عن وزير الداخلية بمقتضى المادة الثانية

ان وزير الداخلية ، استناداً الى الصلاحية المخولة له في المادة الثانية من قانون المجالس المحلية ، وبناء على توصية متصرف لواء نابلس قد اصدر المرسوم التالي :-

اسم المرسوم المادة (١)

يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم مجلس يعيد المحلي لسنة ١٩٥٣ .

تأسيس المجلس المادة (٢) يشكل في قرية يعبد من اعمال قضاء جنين مجلس محلي ، يشار اليه فيما يلي باسم ( المجلس ) ، تمتد منطقة اختصاصه الى جميع اراضي القرية .

تأليف المجلس المادة (٣)

١ - يتألف المجلس من :-

- أ - مختار او مختار القرية ، بحكم منصبه او مناصبه .
- ب - عدد من الاشخاص لا يقل عن ستة ولا يزيد على اثني عشر ، وفقاً لما يحدده متصرف اللواء ، من وقت لآخر ، ينتخبهم اصناف الاشخاص القيمين عادة في منطقة القرية الذين يوافق عليهم متصرف اللواء بالطريقة التي يقررها من وقت الى آخر .

ويشترط في ذلك ان لا يجوز ان يصبح اي شخص عضواً في مجلس محلي قرية وفقاً للاحكام السابقة من هذا البند ، الا اذا كان اردني الجنسية ولا تقل سنة عن احدى وعشرين سنة ويقيم عادة في منطقة القرية ، ومالم يوافق متصرف اللواء على تعيينه.

ويشترط أيضاً ان يجوز لتصرف اللواء ان ينهي عضوية أي شخص كهذا اذا كان من رأيه ان ذلك الشخص لم يكن اردني الجنسية ، أو أصبح لا يقيم عادة في منطقة القرية ، أو أنه لم يعد من ذوي اللياقة وغير أهل لاشتغال منصبه ، أو أنه قد أصبح عاجزاً عن القيام بواجبات منصبه .

ويجوز لتصرف اللواء ، حين اعطاء موافقته على كيفية اختيار أعضاء مجلس القرية بمقتضى هذا البند ، ان يوعز ، من جملة ما يوعز به ، بتعيين عددهم من الأعضاء كمثليين لاية محلة ( حارة ) خاصة أو فريق خاص في القرية .

٢ - اذا توفى احد أعضاء المجلس ، خلاف مختار القرية ، أو استقال أو لم يعد عضواً في المجلس بآية صورة اخرى ، تملأ العضوية الشاغرة وفقاً لاحكام البند (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة ، الا اذا اوعز متصرف اللواء بخلاف ذلك .

ويشترط في ذلك ان لا تعتبر اية اجراءات أو اعمال قام بها المجلس المحلي غير قانونية بسبب وجود عضوية شاغرة فيه .

٣ - لا يجوز لأي شخص ان يترأس المجلس المحلي ، أو ان يعمل كمضو فيه عند البحث في أية مسألة يكون له فيها علاقة ، خلاف كونه عضواً في المجلس ، ويجوز لتصرف اللواء ان يصدر تعليمات خاصة أو عامة تنفيذاً لهذا الحكم .

٤ - يعين متصرف اللواء احد أعضاء المجلس المحلي رئيساً للمجلس ، واحدهم نائباً لرئيس المجلس . فاذا كان الرئيس غائباً أو كان ممنوعاً من ترأس الجلسة لوجود علاقة له ، يرأس الجلسة نائب الرئيس ، الا اذا كان غائباً أو ممنوعاً عن التراس على الوجه المذكور . واذا كان كل من الرئيس ونائب الرئيس غائباً أو ممنوعاً عن التراس كما ذكر ، يعين متصرف اللواء احد الأعضاء رئيساً مؤقتاً .

٥ - يجوز لتصرف اللواء ان يعيد من حين لآخر تنظيم مجلس القرية المحلي من حيث الرئاسة أو ناية الرئاسة أو العضوية ، اذا رأى ان ذلك من المرغوب فيه ، ومن ثم تسري احكام الفقرتين (١) و (٤) من هذه المادة وفقاً لمقتضى الحال ، على إعادة تنظيم المجلس .

٦ - يتألف النصاب القانوني لمجلس القرية المحلي في الجلسات من العدد الذي يقرره متصرف اللواء من وقت لآخر .

المادة (٤)

يجوز لتصرف اللواء في أي وقت من الاوقات وبمحض ارادته أن يقيس لرئيس المجلس أو أي عضو من أعضائه .

المادة (٥)

١ - يجوز للمجلس ويترتب عليه اذا كلفه متصرف اللواء تحريراً أن يقوم ضمن منطقة اختصاصه وبعد أخذ موافقة متصرف اللواء بأي عمل من الأعمال مع مراعاة الاحكام الواردة في أي قانون من القوانين فيما يتعلق بتنظيم أي شأن من الشؤون المدرجة فيما يلي في منطقة اختصاصه :-

- أ - أن ينشأ أو يصون أو يصلح أي شارع أو جادة أو طريق عامة أو جسر أو اخدود أو درب أو وريف .
- ب - أن يتخذ الاجراءات لازالة أية مكرهة من المكاره .
- ج - أن يتخذ التدابير لازالة البراز والزبالة والنفايات والتصرف بها وتفرغ حفر المراحيض والمجارير والمجاري والمراحيض ويوت الراحة ويوت الجلاء والاخاديد والاقنية والبوالع وبجاري المياه وضاديق الزبالة والتجهيزات الصحية ومكافحة البعوض .

صلاحية تصرف  
لواء في الآلة  
الأعضاء

صلاحية  
المجلس  
وواجباته

هكذا من الله على



د - أن يتخذ التدابير لاتلاف الجرذان والقران وغيرها من الحشرات الضرة .

هـ - أن يتخذ التدابير لترخيص الكلاب واتلاف ما ليس له صاحب من الكلاب والقطط وغيرها من الحيوانات .

و - أن يتشأ المسالخ وينظفها وأن يتخذ التدابير لايجاد مكان لعزل الحيوانات المعدة للذبح واجراء التفطيش الصحي عليها ومعاينتها قبل ذبحها ومعاينة الذبائح المعدة للبيع ودمنها والتصرف بجثث الحيوانات النافقة أو المريضة .

ز - أن ينشأ ويصون الانشاءات المائية لتوريد المياه للزراعة والشؤون المنزلية وغير ذلك من الغايات وأن يضع الانظمة والشروط التي يورد بمقتضاها الماء لثل تلك الغايات وأن يبين اسعار المياه الموردة على هذه الصورة والرسوم التي تستوفى عن تركيب اجهزة التوريد .

ح - أن يراقب تخطيط الابنية وانشائها واقامتها وتغييرها وترميمها وتخطيط الشوارع والمجارات والطرق العامة والدروب والساحات والصاريح والآبار والمجاري والمجارير وجميع التجهيزات الصحية .

ط - أن يراقب الخط الامامي للابنية وحجم قطع البناء وأن يحدد مساحة القطع التي يمكن البناء عليها .

ي - أن يقرر الاحتياطات الواجب اتخاذها ضد الحوادث العرضية التي قد تقع أثناء انشاء الابنية أو الصاريح أو الآبار أو المجاري أو المجارير أو غير ذلك من الأعمال أو أثناء اقامتها أو هدمها أو تغييرها أو تصلبها .

ك - أن ينشأ وينظم الاسواق العمومية ومكة البيع بالمراد العلني وأن يعين الرسوم التي تستوفى عن استعمال هذه الاسواق أو امكة البيع بالمراد العلني .

ل - أن ينظم ويراقب فتح الحوانيت واغلاقها .

م - أن يتخذ التدابير لانشاء المهاد التربوية والثقافية والمؤسسات الصحية وتولي أمرها والاشراف عليها .

ن - أن يقوم بجميع الاعمال الضرورية للمحافظة على المنطقة وصيانتها .

س - أن يقوم بالاعمال التي يفرضها عليه هذا المرسوم أو أي قانون أو تشريع آخر .

ع - أن ينفذ ويقوم بأي مشروع يشهد تصرف اللواء أنه مشروع يراد به المنفعة العامة .

ف - أن يعين من بين أعضاء المجلس من وقت الى آخر لجنة أو لجاناً لأجل القيام بأي واجب أو مسؤولية من الواجبات والمسؤوليات المنوطة بالمجلس أو بجميع تلك الواجبات أو المسؤوليات .

ص - أن يعين موظفي المجلس ويمزلهم .

٢ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

٣ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

٤ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

٥ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

٦ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

٧ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

٨ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

٩ - اذا تخلف المجلس عن القيام بأي واجب أو عمل لدى تكليفه بذلك تحريراً من قبل متصرف اللواء بصورة قانونية وفقاً لمنطوق هذه المادة ، يجوز لتصرف اللواء أن يعين أي شخص يرى فيه اللباقة للقيام بذلك الواجب أو العمل وتعتبر جميع المصاريف التي تنفق في سبيل القيام بهذه الواجبات أو الاعمال دمة على أموال المجلس .

من السنة التي تليها ، وينبغي على المجلس أن ينظم ميزانية سنوية بالارادات والمصروفات ويقدها قبل اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة الى متصرف اللواء للموافقة عليها .

٢ - يقدم المجلس الى متصرف اللواء قبل اليوم الاول من شهر حزيران من كل سنة صورة عن حساباته عن السنة المالية السابقة مدققة من قبل فاحص حسابات موافق عليه متصرف اللواء .

٣ - يرفض متصرف اللواء اجازة كل بند من المصروفات لا يتفق مع الميزانية المصدقة ويغرم الشخص أو الاشخاص الذين صرفوا أو أجازوا صرف مبلغ غير مصرح به ، بدفع ذلك المبلغ فاذا لم يتم ذلك الشخص أو اولئك الاشخاص يدفع ذلك المبلغ خلال شهرين من التاريخ الذي بلغ فيه متصرف اللواء المجلس قراره ذلك ، فيترتب على المجلس أن يقيم دعوى على ذلك الشخص أو اولئك الاشخاص لتحصيل ذلك المبلغ ، واذا ظهر للمحكمة أن صرف المبلغ الذي كلف ذلك الشخص أو اولئك الاشخاص بتسديده لم يكن مصرحاً به في الميزانية المصدقة للسنة التي اتفق فيها ، يكون من حق المجلس أن يحصل على حكم يقضي بدفع المبلغ المذكور من قبل الشخص أو الاشخاص الذين يظهر أنهم وافقوا على صرفه .

٤ - اذا أهمل المجلس أو رفض اقامة الدعوى لاسترداد المبلغ المغمى على الوجه المذكور في الفقرة السابقة ، يجوز لمتصرف اللواء أن يعين شخصاً من ذوي اللباقة لاقامة الدعوى باسم المجلس والنيابة عنه لاستيفاء ذلك المبلغ وتدفع عنه مصاريف الدعوى من قبل المجلس .

#### المادة (٨) العوائد والرسوم

١ - يحق للمجلس بموافقة متصرف اللواء أن يفرض سنوياً جميع العوائد والرسوم التالية أو بعضها على الأملاك الواقعة ضمن منطقة اختصاصه أو على الأشخاص المقيمين فيها :-

أ - ضريبة الأملاك على جميع الابنية وكافة الأراضي المشغولة أو الخالية وتستوفى هذه الضريبة من المالكين ، بشرط أن لا يزيد مقدارها على عشرة في المائة من بدل الايجار السنوي للملك وتضمن بنفس الطريقة المنصوص عنها في المادة ١٠٤ من قانون البلديات رقم ١ لسنة ١٩٣٤ .

ب - ضريبة عمومية عن جميع الابنية والأراضي المشغولة ، وتستوفى هذه الضريبة من الساكن في البناية أو مشغل الأرض بشرط أن لا يزيد مقدارها على اثني عشر في المائة من بدل الايجار السنوي للملك وتضمن بنفس الطريقة المنصوص عنها في المادة ١٠٤ من قانون البلديات رقم ١ لسنة ١٩٣٤ .

ج - ضريبة معارف عن جميع الابنية وجميع الأراضي المشغولة ، وتستوفى هذه الضريبة من الساكن في البناية أو مشغل الأرض بشرط أن لا يزيد مقدارها على خمسة في المائة من بدل الايجار السنوي للملك وتضمن بنفس الطريقة المنصوص عنها في المادة ١٠٤ من قانون البلديات رقم ١ لسنة ١٩٣٤ .

د - أية رسوم أخرى يوافق عليها متصرف اللواء .

هـ - رسوماً عن رخص الحرف والصناعات بما يجوز فرضه بمقتضى أي قانون يكون نافذ المفعول بين حين وآخر .

و - رسوماً يعينها المجلس بموافقة متصرف اللواء عن توريد المياه والانارة والحراسة وانشاء الطرق وصيانتها وغير ذلك من المرافق التي يمددها المجلس لخدمة أية غاية عامة أو خاصة وتستوفى هذه الرسوم من الأشخاص الذين يستمتعون بهذه المرافق .

ز - رسوم الرخص أو خلاف ذلك من الرسوم المقررة في أي قانون يتعلق بضرائب البلدية ويكون نافذ المفعول بين حين وآخر .

٢ - تستوفى الضرائب والرسوم المستحقة للمجلس بنفس الطريقة التي تستوفى فيها الضرائب والرسوم المستحقة للبلديات بمقتضى أحكام قانون البلدية لسنة ١٩٣٤ .

٣ - لا يعفى أي شخص من دفع الضرائب والرسوم المذكورة آنفاً لمجرد كونه غير مقيم ضمن منطقة اختصاص المجلس .

كل من أهمل

### صلاحية المجلس ل عقد القروض

المادة (٩)  
يجوز للمجلس بموافقة متصرف اللواء فقط ووفقاً لما يفرضه متصرف اللواء من الشروط أن يستدين نقوداً من أي شخص من الأشخاص من أجل القيام بأية غاية من الغايات التي يوافق عليها متصرف اللواء ويجوز له أن يرهن للدائن أية عوائد أو غيرها من إيرادات المجلس تأمينا لدفع رأس مال القرض مع الفائدة ويشترط في ذلك أن لا يزيد مبلغ القرض في أية حال من الأحوال على خمسة أضعاف قيمة الضرائب المستحقة للحكومة عن الأراضي والأموال المشمولة في منطقة اختصاص المجلس.

### فرض القيود على بيع الأموال غير المنقولة

المادة (١٠)  
لا يحق للمجلس أن يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يهب أو يتداول بأي وجه من الوجوه أي مال من الأموال غير المنقولة المسجلة باسمه إلا بموافقة متصرف اللواء.

### صلاحية المجلس في عقد المقاولات

المادة (١١)  
يجوز للمجلس أن يعقد المقاولات للقيام بأي عمل من الأعمال التي يجوز له القيام بها بمقتضى أحكام هذا المرسوم أو أي قانون أو تشريع آخر ويشترط في ذلك :  
أ - أن لا تزيد المصروفات المشمولة في المقولة على المبلغ الذي يمينه متصرف اللواء .  
ب - أن يكون في الامكان تنفيذ المقولة خلال السنة المالية التي عقدت فيها .  
ج - أن تكون الميزانية المصدقة للسنة المالية التي عقدت فيها المقولة مشتملة على اعتماد مالي بمقدار نفقات تلك المقولة .

### المادة (١٢)

١ - يجوز للمجلس أن يعقد المقاولات للقيام بأي عمل من الأعمال المشار إليها آنفاً إذا كان مقدار المصروفات المشمولة في المقولة يتجاوز المبلغ الذي يمينه متصرف اللواء على أن يعرض تلك المقولة على متصرف اللواء ويأخذ موافقته عليها ويجوز لمصرف اللواء بمحض إرادته أن يوافق على هذه المقولة أو أن يرفض ذلك .  
٢ - إذا أراد المجلس أن يعقد أية مقولة من المقاولات للقيام بأي عمل من الأعمال أو الخدمات طبقاً لأحكام هذه المادة ، يقتضي عليه أن يطرح العمل للمناقشة وفقاً للأصول المدرجة في ذيل هذا المرسوم .

### صندوق المجلس المحلي الباب ٨٤

المادة (١٣)  
١ - تؤلف جميع النقود التي يستلمها المجلس أو تستلم بالنيابة عنه استناداً لأحكام هذا المرسوم أو القانون الأصلي أو أي قانون أو تشريع آخر صندوقاً يعرف « بصندوق المجلس المحلي » ( ويشار إليه فيما « بالصندوق » ) .  
٢ - أن كافة المصاريف التي ينفقها المجلس بصورة قانونية بمقتضى أحكام هذا المرسوم أو القانون الأصلي أو أي قانون أو تشريع آخر وأية مبالغ أخرى تستحق على المجلس بصورة مشروعة ، تصرف من أموال الصندوق أو تقيد ذمة عليه .

ويشترط في ذلك أن لا يصرف أي مبلغ من الصندوق إلا إذا كان قد صرح بصرفه في ميزانية السنة الجارية أو فوض المجلس بصورة خاصة بصرفه بموافقة متصرف اللواء .  
٣ - يكون أمين الصندوق المحلي أو الموظف المعين خصيصاً للصندوق من قبل المجلس ، إذا لم يكن ثمة أمين صندوق ، مسؤولاً عن حفظ الصندوق .  
٤ - تدفع جميع النقود الخاصة بالصندوق أو النقود التي تستلم باسم الصندوق أو لحسابه فور استلامها إلى حساب المجلس في المصرف الذي يمينه المجلس بموافقة متصرف اللواء .  
ويشترط في ذلك أن يجوز للمجلس من حين لآخر أن يصرح لأمين الصندوق بإبقاء مبلغ لديه يكفي لسد مصاريف المجلس اليومية .

ويشترط في ذلك أيضاً أن تحفظ النقود بصورة آمنة على وجه يوافق عليه متصرف اللواء في حالة عدم وجود مصرف في منطقة المجلس المحلي .

٥ - يوقع الرئيس جميع اذون الدفع وسندات الصرف والشيكات المسحوبة من الصندوق وتذيل بأعضاء أمين الصندوق أو الموظف الآخر المعين خصيصاً طبقاً لأحكام الفقرة (٣) من هذه المادة ليكون مسؤولاً عن صيانة الصندوق . ويجوز للمصرف أن يدفع من حساب الصندوق جميع هذه الاذون وسندات الصرف أو الشيكات إذا كانت موقعة ومذيلة على هذا الوجه .

٦ - يجوز استثمار الأموال الموجودة في الصندوق بين أوة وأخرى على الطريقة التي يقررها المجلس بموافقة متصرف اللواء .

٧ - مع مراعاة أحكام هذه المادة ، يجوز لمصرف اللواء أن يصدر التعليمات بشأن إدارة الصندوق وعلى المجلس أن يتولى إدارة الصندوق طبقاً لتلك التعليمات .

### التقرير عن إدارة المجلس

المادة (١٤)  
١ - يعد الرئيس حالاً يمكنه بعد اليوم الأول من شهر نيسان من كل سنة تقريراً مسهباً عن إدارة منطقة المجلس خلال الاثني عشر شهراً السابقة .

٢ - يعرض هذا التقرير الى متصرف اللواء غير متاخر عن اليوم الأول من شهر حزيران من كل سنة .  
الذيل

### قواعد لتنظيم المناقصات التي يجريها المجلس

المادة ١ - يعين المجلس المحلي من بين أعضائه ، لجنة للمناقصات وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٢) من هذا المرسوم وعلى هذه اللجنة ، أن تعلن عما يحتاج إليه المجلس من لوازم في جريدين علنيين على الأقل .

المادة ٢ - ينبغي أن يتضمن الإعلان شروط العقد العمومية مع وصف موجز للوازم والمكان الذي يمكن الحصول منه على النماذج الضرورية وتفصيل الوازم .

المادة ٣ - يقتضي أن توضع المناقصات حال استلامها في صندوق مقفل يحتفظ في دائرة المجلس المحلي ويجوز هذا الصندوق بقفلين يحفظ مفتاحهما مع شخصين يتدبرهما المجلس .

المادة ٤ - ينبغي أن تفتح جميع المناقصات بحضور أكثرية أعضاء لجنة المناقصات وأن تسجل من قبل كاتب أو أي موظف آخر يمينه المجلس المحلي .

المادة ٥ - لا ينظر في المناقصات التي تتوفر فيها الشروط اللازمة أو التي تصل بعد مضي المدة المينة ،  
المادة ٦ - توصي اللجنة كقاعدة عامة بقبول أدنى مناقصة ، وإذا أوصت اللجنة بقبول مناقصة غير تلك المناقصة فانها تحيل توصيتها الى المجلس المحلي للنظر فيها من قبل متصرف اللواء ، ويكون قرار متصرف اللواء بشأنها نهائياً .

وزير الداخلية  
بهجت التلهوني

١٩٥٣/٩/٢٨

### قانون مع العدو

عملاً بالصلاحية المخولة الي بمقتضى الفقرة ١ من المادة التاسعة من قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩ ، قد التفت تعيين السيد عبد القادر الجاعوني من وظيفة حارس أموال العدو في المملكة الأردنية الهاشمية وعينت السيد عدنان الحسيني حارساً لأموال العدو اعتباراً من اليوم العاشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٣ .

صدر في هذا اليوم الموافق ٢٣ من ذي الحجة سنة ١٣٧٢ هجرية الموافق ٣ ايلول سنة ١٩٥٣ .

وزير الداخلية  
بهجت التلهوني

هكذا من المصلحة



خلاصة ميزانية مجلس قنصلية المحلى لسنة ٩٥٣ - ٩٥٤

الاميرادات لسنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤

الإيرادات المقدرة لنة ١٩٥٣/٥٤	الإيرادات المقدرة لنة ١٩٥٢/٥٣	الإيرادات المقدرة لنة ١٩٥٢/٥٣	الإيرادات المحققة لنة ١٩٥١/٥٢	الإيرادات المحققة لنة ١٩٥١/٥٢	البند
القبلة	الحالية بد التصحيح	الحالية	الباقية	دينام	ايرباب الايرادات
١٢٧٩	٣٥٢	٩٣٦	٣٢٤		( ١ ) الرخص والضرائب
٦٦٦	٧٥٥	٧٣١	٦٨٥		( ٢ ) الرسوم والمخندعات
٤٠٦	٤٨٩	١١٠٤	٨٦٧		( ٣ ) ايرادات املاك المجلس
٤٠٦٢	٩٠٣	٣٢٠٢	١١٠٤		( ٤ ) مشروع المياه
٤	٢	٤	٣		( ٥ ) متفرقات
٦٤١٧	٢٥٠١	٥٩٧٧	٢٩٨٣		مجموع الواردات العادية
٢٠٠٠	٢٣٣٠	٢٦٢٥	١٣٠١		( ٦ ) اعانات الحكومة
٦٠٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠			( ٧ ) القروض
	١١	٢٠٥			( ٨ ) حسابات المعارف
٨٠٠٠	٤٨٤١	٨٨٣٠	١٣٠١		مجموع الواردات فوق العادة
١٤٤١٧	٧٣٤٢	١٤٨٠٧	٤٢٨٤		مجموع الميزانية

محاسب المجلس : محمد أمين عناية  
رئيس المجلس : عبد الرحيم السبيع

مصدق في ١٤/٧/١٩٥٣ : متصرف لواء نابلس

بہجت طبارہ

خلاصة المصروفات لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤

المصروفات المقدرة لـ ١٩٥٣/٥٤	المصروفات المقدرة لـ ١٩٥٢/٥٣	المصروفات المقدرة لـ ١٩٥١/٥٢	المصروفات الحقيقية لـ ١٩٥١/٥٢	البند
٨٦٠	٧٤٣	٨٢٢	٦٧٦	١) الإدارة العامة
٢٠٠	٢٠٥	٤٠٠	٨٢٧	٢) المطحنة
٥٤٠	٤٦١	٤٨٨	٤٤٤	٣) الخدمات الصحية
٣٤٠	٤٢٨	٤٣٧	٤١٩	٤) خدمات الأمن
٥٥٠	٩٩	١٩٠	١٤٣	٥) الخدمات الاجتماعية
٣٦٥	٧٩	١٧٥	١٥	٦) الأشغال العمومية المتكررة
١١٨٨	١٦٣٢	٢٠٦٦	١٢٧٧	٧) مشروع المياه
٤٨٥	٤٨٨	٦٤٣	٤٢٦	٨) متفرقات
٤٥٢٩	٤١٣٥	٥٢٣١	٤٢٢٧	مجموع المصروفات العادية
٨٤٠٠	١٧٥٤	٨٦٠٠	١٧٤٦	٩) الأشغال العمومية فوق المائدة
٣٥٠	١٠٨	٢٠٠	١٨٤	١٠) حسابات المعارف
١٥٠				١١) تشديد القروض
٨٩٠٠	١٨٦٢	٨٨٠٠	١٩٣٠	مجموع المصروفات فوق المائدة
١٣٤٢٩	٥٩٩٧	١٤٠٣١	٦١٥٧	مجموع الميزانية

محاسب المجلس : محمد امين عناية . رئيس المجلس : عبد الرحيم السبع

مصدق في ١٤/٧/١٩٥٣

بہجت طبارہ

لائحة بالموجودات والمطلوبات للسنة المنتهية في ١٩٥٣/٣/٣١

المطلوبات	فلس دينار	الموجودات	فلس دينار
		الرصيد :	
		اليدين	٨٣ ٩٦٧
		بنك الامة العربية بطولكرم	٣٢٠ ٦٣
٢٦٤٦ ٧٩٦ الوفر الزائد	٢٦٤٦ ٧٩٦	بنك المري بطولكرم	٢٢٤٢ ٧٦٦
« ٢٦٤٦ ٧٩٦ »	٢٦٤٦ ٧٩٦	المجموع :	

رئيس مجلس قفيلية المحلي  
عبد الرحيم البع

محاسب مجلس قلقيلية المحلي  
محمد امين عناية

اعلان رقم ٤/١٩٥٣

تاریخ ۱۶/۸/۱۹۵۳

## الانصالات الاسلكية

نوجه نظر جميع الطيارين وكل من يهمهم الامر الى ان مصلحة الطيران المدني في مطار القدس متبادر استعمال الذبذبات اللاسلكية الجديدة المبنية بالالة الانكليزية ادناه اعتبارا من تاريخ ١٩٥٣/٩/١ وابتداء من الساعة ٤٠٠ حسب توقيت جرينيتش وذلك عملا بتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي .

مدير الطيران المدني  
عبد الله علاء الدين

## NOTAM

No. 4/58

Dated 10. 8. 1968

Jerusalem Airport Control H. F. R/T

In accordance with the recommendations of the ICAO RUMED Frequency Assignment Planning Meeting ( November, 1962 ) the following list of September, 1958 :-

<u>Service</u>	<u>Emission</u>	<u>New Freqs. Kc/s</u>	<u>Freqs. Closing</u>	<u>Remarks</u>
A T C	A 2	8028. 5	8270	H. J. on request
A T C	A 8	5551. 5	8581	H. J.

Jordan Notam No. 2/1950 to be amended accordingly.

ABDULLAH ALLADDIN  
Director of Civil Aviation

John 3:16

اعلان رقم ۱۹۵۳/۵

تاریخ ۱۹۵۲/۹/۱۶

ساعات العمل

ليكن في علم الطيارين ودييات الطيران والملاحين الجويين ، انه اعتباراً من ١٩٥٣/٩/٢٠ ولحين اشعار آخر ، ستكون ساعات العمل في مطار القدس من الساعة السادسة والنصف صباحاً الى الساعة الخامسة مساءً حسب التوقيت المحلي (أي من الساعة ٤,٣٠ الى الساعة ١٥٠٠ حسب توقيت غرينيث ) يومياً ، وسيكون المطار معداً لاستقبال الطائرات وهبوطها خلال هذا الوقت فقط .  
يلفي الاعلان رقم ٥٣/٢ تاريخ ١٩٥٣/٣/٣٠

مدير الطيران المدني  
عبد الله علاء الدين

## NOTAM

No. 3-58

Date 11. 9. 1958

### Jerusalem Airport Operational hours

All aircraft commanders, operating agencies, and intending users and all concerned are hereby advised of the new operating hours of Jerusalem Airport.

Commencing the 20th. of September 1968, and until further notice, the Airport will opened daily as from 0430 GMT ( 0630 until 1700 local time ).

Notam No. 2/58 of 1958 dated 30. 8. 1958 is hereby cancelled.

Director of Civil Aviation  
\* ABDULLAH ALLADDIN

١٦٦٠

١- صرحت وزارة الصحة للدكتور سالم دخابرة الأردني التابعة تعاطل مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية.

٢ - صرحبت وزارة الصحة للدكتور حيدر ابوغزالة الاردني التابعة تعاطى مئة الطب في المملكة الاردنية الهاشمية .

جدول الامراض السارية

الشهرى لشهر آب سنة ١٩٥٣

المرض	عمان السلط	مادبا الزرقاء	اردب	جرش	عجلون	ديرابي	سعيد الكرك	الطفيلة	عمان المقبة	المجموع
مايات تيفوئيد	١٦	٩	٩	١	١			٢		٤٧
فيات	٢									٢
اصابات بارا تيفوئيد	٤	١	٢							٩
فيات										
اصابات حصبة	٣	١٧								٢٠
فيات										
اصابات جذري ماء	٢	١	١							٤
فيات										
اصابات ذات الرئة	٢	١	٧			١		١	١	١٤
فيات	١									١
اصابات ديزنتري	١٠	٣	٢	٤	١٤	٥	١٠	١١	٧	٧٣
وفيات			١							١
اصابات التهاب السحايا								١		٢
وفيات										
اصابات خائوق		١	٤				١			٦
فيات			٢							٢
اصابات بنت الحمراء		١								١
وفيات										
اصابات ابو كعب			١							١
وفيات										
اصابات حمى راجمة	١									١
وفيات										
اصابات انفلونزا	٢			١				١	١	٥
وفيات										
اصابات شلل الاطفال	١									١
وفيات	١									١
اصابات البثرة الحية	١									١
وفيات										
اصابات سعال ديكي			٢							٢
وفيات										

کتابخانه



اسم الشركة	اسم الشركة
اسماء الشركة	اسماء الشركة
مركز الشركة	مركز الشركة
رأس المال الشركة	رأس المال الشركة
الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة	الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة
والتوقيع عنها	والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
اعمال الشركة	اعمال الشركة

اسم الشركة	شركة عيسى المدني وأولاده .
اسماء الشركاء	عيسى المدني ، أكرم المدني وفخري المدني ( اردنيون ) .
مركز الشركة	عمان
رأس المال الشركة	٣٠٠٠ دينار اردني .
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة	عيسى المدني منفرداً .
والتوقيع عنها	١٩٥٣/٤/١ ولأجل غير مسمى .
تاريخ إنشائها الشركة وانحلالها	القيام بأشغال وتجارة المواد الزراعية من كافة الانواع والمواد الكيماوية
اعمال الشركة	على اختلافها وسائر العلاجات الزراعية والاسمدة . وكذلك جميع الادوات الزراعية على اختلاف أنواعها . والقيام بأعمال الوكالة للشركات المماثلة .
فاحصو حسابات الشركة	السادة لوزا وشركاهم ( محاسبو وفاحصو حسابات قانونيون ) .

اسم الشركة	شركة باصات حي الثوري رقم (٦)
اسماء الشركاء	عبي الدين رشيد العسلي ، عبد الحميد رشيد العسلي ، سامي رشيد العسلي ومعاذ موسى استبولى — اردنيون .
مركز الشركة	القدس .
رأس المال الشركة	١٠٠٠ دينار اردني .
الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة	عبد الحميد رشيد العسلي وعبي الدين رشيد العسلي مجتمعين ومنفردين .
والتوقيع عنها	١٩٥٣/٧ ولأجل غير مسمى .
تاريخ ابتداء الشركة واتحلالها	تسيير خط الباصات رقم (٦) من القدس الى حي الثوري بالعكس .
أعمال الشركة	

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

٥- لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة ( شركة كروي، وحريريون ) وفقا للبيانات الموضحة بالآتي :-

٥ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة ( شركة ملح الازرق الاحلية المحدودة ) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة  
اسماء الشركاء

شركة ملح الازرق الاحلية المحدودة .  
فؤاد القاضي ، علي الحريشه ، جدهان عطا ، مرعب حرب ، نواف مفرج حسن العفيرة ، صقر البلوس ، سلمان الصبره ، جاد الله الاخير ، علي ابو الطيف ، هائل سعيد ، منصور البصار ، جميل طريه ، محمد خلوف يعقوب الحداد ، أحمد شوقي وشركاهم عموم اهالي الازرق الموقعين على عقد الشراكة والخاضعين على رخص استخراج الملاح واصحاب صيغيات في الازرق ومحمد خير البليخي وشركاه الحاج خليل جيمور وشركاه والدكتور علي علم الدين وشريكه عيسى حنا قموار وشركة الملح الاردنية المسجلة بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣ .  
عمان والازرق ، ويجوز فتح فروع لها في انحاء المملكة الاردنية الهاشمية ( في الضفة الشرقية فقط ) .  
عشرة آلاف دينار أردني .  
الدكتور ابراهيم علم الدين ومحمد خير البليخي والحاج خليل جيمور مجتمعين أو الدكتور ابراهيم علم الدين وأحد الشركاء المذكورين .  
١٩٥٣/٩/١٢ ولمدة عشر سنوات من هذا التاريخ .  
القيام ببيع وتصريف الملح المستخرج من قبل اهالي الازرق الموقعين على عقد الشراكة والخاضعين على رخص استخراج الملاح واصحاب صيغيات في الازرق .

لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثاني والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة ( شركة دلال وشركاه ) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة  
اسماء الشركاء

دلال وشركاه — طولكرم  
جميل دلال وشكيب دلال ورفيق دلال وطاهر الشيخ ابراهيم العلي وابراهيم صدوق .  
طولكرم  
٢٣٦٠ ديناراً و (٩٧٥) فلساً .

مركز الشركة  
راسمال الشركة

الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة  
والتوقيع عنها

تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها  
أعمال الشركة

السيد جميل دلال منفرداً .  
١٩٥٢/١٢/١ وتتجدد في نهاية كل سنة .  
أنارة مدينة طولكرم بالكهرباء وتزويد الأهالي بالقوة الكهربائية وتنظيم شؤون الشركاء المالية وتنمية مواردهم من طريق الاستيراد والتجارة .

٥ تعلن الشركة الاحلية لإستثمار ملح الازرق المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥١/١/٨ والمعلن عنها في العدد ١٠٥٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥١/٢/١ انحلالها اعتباراً من ١٩٥٣/٩/١٠ .

٥ تعلن شركة منير محمود الأسمر واخوانه المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢١ ، والمعلن عنها في العدد ٩٩٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٩/١ انضمام السيد نايف منير الأسمر الى هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٣/٤/١ وله الحق في التوقيع عن الشركة منفرداً .

### اعلان

يعلن للجميع ان جدول الحقوق المائد لاراضي قرية وادي موسى قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٩ فلي كل من يود الاطلاع على الجدول المذكور ان يراجع المحلات المبينة ادناه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفقاً للمادة الثانية عشرة من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢ .

دائرة الاراضي — عمان  
دائرة التسجيل — معان  
مختار القرية — وادي موسى  
مدير الاراضي والمساحة  
ج . ف . و . لوبول

### اعلان

صادر بمقتضى المادة (٧) من نظام تسجيل الاراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ الى غنائير وسكان قرية غور الصافي  
ليكن معاملاً لديكم بأن سجل الاوال غير المنقولة المائد لقرينكم قد فتح في دائرة تسجيل الكرك في اليوم السابع عشر من شهر ايلول لسنة ١٩٥٣ .  
وعليه اليكنم بهذا الاعلان بأنه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة في القرية المذكورة في دائرة التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسوية الواجب استيفاؤها من تلك الاوال غير المنقولة تحسب مضاعفة عند تسجيلها سندا لأحكام البند الثالث من الفقرة (١) من المادة الثانية من نظام رسوم تسجيل الاراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢ .  
مأمور تسجيل الكرك

### اعلان

تسجيل جمعية زراعية تعاونية في (دورا) لواء الخليل  
يعلن بان (جمعية دورا المتحدة للزراعية التعاونية المحدودة المسؤولة) سجلت بموجب المادة العاشرة من قانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٥٢ في اليوم الخامس عشر من شهر ايلول لسنة ١٩٥٣ وعنوانها :  
جمعية دورا المتحدة للزراعية التعاونية — دورا — لواء الخليل .

١٩٥٣/٩/٢٤  
مسجل الجمعيات التعاونية  
عبد الرؤوف الخطيب

كل من اشغل